التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/POP/1993/WG.1/3 C.3
١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٣
ARABIC
الأصـل: بالعربيـــــة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)

اجتماع خبراء حول التعطل في دول الاسكوا

٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣

عمان

الهجرة العائدة والبطالة في الجمهورية اليمنية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
JUL 13 1993
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

اعداد
عبدالله هزاع سيف

وزارة التخطيط والتنمية صنعاء

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا الجهة التي يمثلها.
- صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0407

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 6
Directory Name:
POP\93_WG1_3
Done by: **ProgressSoft Corp.**, P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

الفهـــــرس

الموضـــــــوع	الصفحـــة
المقدمـــــــة	
الفصـــــل الاول	١
الهجرة العائدة	١
حجم العمالة العائدة	٢
الخصائص الاجتماعيـــــــــة	
والديمغرافية للعمالة العائدة	٣
العمالة الوافدة	٩
الفصل الثانـــــى	١٢
قوة العمل والسمات الاساسية للتعطل	١٢
حجم القوة العاملة	١٣
التشغيـــــل	١٦
البطالـــــة	١٨
اسباب التعطل	١٩
خصائص التعطل	٢١
خصائص المتعطلين	٢٣
مكاتب التشغيـــل	٢٩
الاجراءات التى اتخذتها الحكومة	
لمواجهة ظاهرة الهجرة العائدة	٣١
الفصل الثالـــــث	٣٦
المقترحات للحد من البطالة	٣٦
المراجـــــــع	٣٩
الملاحق الاحصائية	٤٠

مقدمـــــــــة :

تعتبر البطالة من اخطر المشاكل التى تواجه المجتمع اليمني حيث تكتسب ابعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية .

وتترتب على تفشي البطالة اثار اجتماعية خطيرة فارتفاع البطالة تنتج من عدم استغلال الموارد البشرية الاستغلال الامثل مما ترتب معه عدم تشغيل العاطلين وانخفاض الانتاج نتيجة لعدم اسهام العاطلين في العملية الانتاجية في الوقت الذي هم بحاجة الى اشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الاساسية .

وفي هذه الورقة نتعرض الى قضايا العمالة العائدة من حيث خصائصهم ودوافع الهجرة ، كذلك نتعرض الى البطالة من حيث خصائصهم واسباب التعطل ، حيث تعرضنا في الفصل الاول الى دوافع الهجرة الى خارج الجمهورية اليمنية للبحث عن سبل العيش اضافة الى تناولنا خصائص العمالة العائدة الديمغرافية والاجتماعية والمهنية .

اما في الفصل الثاني ، فقد تعرضنا الى قوة العمل والسمات الاساسية للمتعطلين حيث تطرقنا الى خصائص سوق العمل في الجمهورية اليمنية في ظل الاوضاع الراهنة ، ثم حجم قوة العمل والتشغيل مع التركيز على البطالة من حيث الحجم واسبابها وخصائص التعطل ، ثم تناولنا بالتفصيل خصائص المتعطلين من خلال بيانات مسح القوى العاملة بالعينة .

كما ان هذه الورقة قد ابرزت الاجراءات التى اتخذتها الدولة لادماج العائدين في النشاط الاقتصادي والى سياسة الدولة في عملية التعيين والتوظيف في القطاع العام وضعف عملية التخطيط في هذا الجانب .

وقد ارتأينا انه من المفيد اظهار حجم العمالة الوافدة واللجوء القسري من بعض اقطار القرن الافريقي بسبب الحروب الاهلية والمجاعة .

اما مكاتب التشغيل فقد ابرزنا قصورها في عملية تسجيل ألعاطلين الباحثين عن عمل .

وفي الفصل الثالث تم التعرض الى المقترحات والسياسات التى من خلالها يمكن ان تحد من تفشي البطالة .

املين بذلك ان نكون قد وفقنا ؟؟؟

الفصل الاول
الهجـــرة العائـــــدة

تعود ظاهرة الهجرة اليمنية الى تاريخ سد مأرب عندما كان اليمانيـــون يتاجرون بالكثير من السلع التجارية الى جنوب شرق اسيا وشرق افريقيا ، وهـــذا يعني ان الهجرة قديمة وليست جديدة على اليمن .

ان الكثافة السكانية في اليمن مقارنة ببقية اجزاء الجزيرة العربية دفعـــت الكثير من اليمنيين للهجرة بحثا عن فرص عمل مناسبة بهدف تحسين احوالهـــم المعيشية . علما بأن الهجرة اليمنية للخارج نشطت منذ عـــام ١٩٣٨م ، الا ان تطورها الواسع لتصبح ظاهرة ملفتة منذ النصف الاول للسبعينات بعد الانتهاء مـــن الحرب الاهلية .

ومن العوامل التى دفعت حركة الهجرة لتصبح ظاهرة رئيسية هي :

١- الكثافة السكانية العالية وصعوبة الحصول على فرص عمل ، لعدم قدرة الدولـــة على توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة للاعداد المتزايدة ، وما صاحب ذلك مـــن تدني الاجور مقارنة بالاجور العالية في الدول النفطية المجاورة مما شكلـــت عامل دفع للهجرة اليها .

٢- وبما ان اليمن قريبة من دول النفط ونتيجة للازدهار النفطي في اوائـــل الستينات ازداد الطلب على العمالة الاجنبية وبأجور مرتفعة مما شجع جـــذب المهاجرين اليمنيين وخصوصا غير المهرة .

ومع ذلك فقد كانت سمات الهجرة في تلك الفترة تتمثل :

أ- كانت هجرة طوعية من قبل المهاجرين دون تنظيم يذكر من جانب الدولة اي انهـــا كانت عشوائية

ب - كانت تضم كافة الفئات السكانية بمختلف الاعمار والمهن ومن مختلف محافظـــات الجمهورية

ج - كانت الهجرة اليمنية مؤقتة بطبيعتها بهدف تحسين المستوى المعيشي

فاتسعت الهجرة اليمنية واعتبرت تحويلات المغتربين المصدر الاساسي لدولتـــي شطري اليمن قبل التوحيد والاعتماد عليه لعدم وجود اية مصادر اخرى .

وفي النصف الثاني من الثمانينات بدأ ظهور ما يسمى بالهجرة العائدة نتيجـــة لانهاء عقود العمل من قبل الدول النفطية لاسباب عدة منها :

١- الانخفاض العالمي لاسعار البترول
٢- الانتهاء من معظم مشروعات التنمية وخصوصا البنية الاساسية ، حيث ادى ذلك الى انخفاض الطلب على العمالة الوافدة
٣- صدور العديد من الاجراءات منها على سبيل المثال تخفيض الاجور وشروط الخدمة وهذا ناتج الى ضخامة عرض العمل وخصوصا من الدول الاسيوية وبأجور اقل

هذا بالاضافة الى العديد من العوامل الاقتصادية التى ساهمت في ذلك ، اما العامل المباشر والاساسي حرب الخليج في اعسطس من عام ١٩٩٠م والذي صعد من الهجرة العائدة وبشكل جماعي .

حجم العمالة العائدة :

من واقع النتائج النهائية لحصر المغتربين العائدين اثر ازمة الخليج يقدر حجم العمالة العائدة والمرافقين من دول الخليج بحوالي (٧٣١,٨٠٠) نسمة ، بلغ حجم العمالة العائدة حوالي (٣١٨,٥٦٥) عامل بنسبة ٤٣,٥٪ من اجمالي العائدين ، كما بلغ عدد المرافقين العائدين (٤١٣,٢٣٥) مرافق بنسبة ٥٦,٥٪ من الاجمالي والجدول التالي يوضح ذلك :

السكان العائدين	العدد	النسبة ٪
المغتربين العائدين (عمالة)	٣١٨,٥٦٥	٤٣,٥
المرافقين العائدين	٤١٣,٢٣٥	٥٦,٥
اجمالي العائدين	٧٣١,٨٠٠	١٠٠

وتشكل نسبة العائدين من المملكة العربية السعودية ٩١,٨٪ من مجموع العائدين و٦/٣٪ من الكويت .

وقد يوحي بان حجم العمالة العائدة حجما ضئيلا مقارنة بدول اخرى ، او بحجم السكان والذي يقدر باكثر من ١١مليون نسمة ، حسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء لعام ١٩٩٣م ، الا ان هذا الاستنتاج غير واقعي اذا ماقيس هذا العدد الى السكان ذوي النشاط الاقتصادي والذي يقدر بحوالي ٧,١٣٥ مليون نسمة او بحجم قوة العمل الحضرية والتى تزيد عن ٤١٦,١مليون نسمة وفقا لمسح القوى العاملة لعام ١٩٩٣م ، او بحجم القوى العاملة بالقطاعين العام والخاص والتى تبلغ ٣,١٩٤,٢٦٨مليون نسمة ، فعودة هذا الحجم من العمالة سيصاحبه سياسات لرفع معدل المساهمة للقطاعات غير النشطة اقتصاديا واحداث خلل لهيكل القوى العاملة وتوزيعاتها .

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية
للعمالة العائدة

نتيجة لتضارب البيانات الخاصة بحجم الهجرة اليمنية الى الخارج وخصوصا الهجرة العائدة اثر حرب الخليج ١٩٩٠م ، نفذ الجهاز المركزي للإحصاء حصراً للعمالة العائدة بعد ١٩٩٠/٨/٢م والبالغ عددها ٣١٨,٥٦٥ عامل ، الا انه يجب ان لايفوتنا التنوية بأن هذا العدد لايغطي كافة العائدين ، حيث توجد اعداد لم يشملهم هذا الحصر لاسباب تتعلق بتشتتهم الواسع وانتشارهم في مناطق يصعب حصرهم . وبالرغم من ذلك فإن التصريحات لقادة الدولة تقدر اعداد السكان العائدين بحوالي ١,١٠٠ مليون نسمة .

ومع ذلك فان البيانات المتاحة لدينا تمثل اولى البيانات الواسعة لشمولها بعض الخصائص والتى تم افتقادها في التقديرات السابقة .

التوزيع العمري للعائدين

تأتي اهمية التركيب العمري للعائدين من خلال البيانات الاساسية وذلك ناتج من الدور الذي يلعبه في تلبية الحاجات والخدمات الاساسية حيث تختلف هذه الحاجات باختلاف السن والجنس .

وسوف نقوم بتغطية هذا الجانب للعائدين من العمال مستبعدين المرافقين بحسب البيانات المتاحة .

بلغ عدد العمال العائدين والذي شملهم الحصر ٣١٨,٥٦٥ نسمة منهم ٤,٩١٩ من الاناث .

ويبين الجدول (١) التوزيع النسبي للعائدين حسب فئات الاعمار .

فئات العمر	العدد	النسبة%
اقل من ١٥ سنة	٥٩١٩	١,٩
١٥ - ٤٤ سنة	٢٣٧,٤١٦	٧٤,٥
٤٥ فأكثر	٧٥,٢٢٩	٢٣,٦
المجموع	٣١٨,٥٦٥	١٠٠

حيث يشاهد من البيانات بأن نسبة العائدين ممن اعمارهم اقل من ١٥ سنة تبلغ ١,٩٪ . حيث تتركز النسبة الكبيرة من العائدين في سن ١٥-٤٤سنة وتبلغ هذه النسبة ٧٤,٥٪ وبالمقارنة مع النسبة السائدة في اليمن حيث تمثل هذه النسبة اكثر من ٣٦,٠٪ .

ومن عيوب البيانات الخاصة بالعمالة العائدة ومرافقيهم عدم وجود بيانات حسب فئات العمر والجنس مفصلة .

ومن خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ بأن هناك تباينا في توزيع العاملين حسب فئات العمر ، حيث يتبين ان اعلى تمركز للعاملين كان بالفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة اذ بلغ ١٧,٠٪ من مجموع العاملين ، علما بأن الفئات العمرية ٤٥-١٠٠ سنة بلغت نسبتها ٢٣,٦٪ من مجموع العمال العائدين .

ويشاهد من الجدول ايضا انخفاض نصيب الفئات العمرية الاولى من مجموع العاملين حيث وصلت ١,٩٪ ، ١,٦٪ في الفئات العمرية اقل من ١٥سنة ، ١٥-١٩سنة ، والملفت للنظر في هذا الجدول ان نسبة الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة اقل من نسبة الفئة العمرية ١-١٤ سنة واقل من نسبة الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة ، وهذا يعكس تباينا في الفئات العمرية الاولى (١-١٤ ، ١٥-١٩ ، ٢٠-٢٤ سنة)

توزيع العمالة العائدة حسب المستوى التعليمي :

ومن الجدول رقم (٣) يتبين لنا ان المستوى التعليمي للعائدين ممن اعمارهم ١٥ سنة فاكثر تتركز في مستوى التعليم الابتدائى ٨,٢٪) مقابل ٣,٠٪ في مستوى التعليم الثانوي و٢,٧٪ في مستوى الدبلوم المتوسط ، و٠,٣٪ حاصلين على التعليم الجامعي .

واذا قارنا هذه الارقام بالمستوى التعليمي للعمالة اليمنية المقيمة ، فإننا نلاحظ ان العاملين من العائدين ذوي مستويات تعليمية متدنية من جهة ومن جهة اخرى وجود تباين كبير في توزيع الذكور حسب المستوى التعليمي عن التوزيع المماثل للاناث ، حيث يلاحظ ان ٠,٣٪ من الاناث حاصلين على مؤهل دراسي وان ٠,٣٪ ملم بالقراءة والكتابة مقارنة بـ ١,٠٪ من الاناث اميات .

ربما تعكس هذه الارقام ان النظر الى تعليم المرأة تزال لاتصل بمستواها الى النظرة لتعليم الرجل من جهة ومن جهة اخرى ان الهجرة كانت تتركز اساسا على الذكور اكثر منه على الاناث .

وتشير البيانات حسب فئات العمر والمستوى التعليمي ان الامية تشكل نسبة ٤٤ر٢٪ من مجموع العائدين ، حيث تتركز نسبة الامية في الفئات العمرية الكبرى وتنخفض في الفئات العمرية الصغرى . مما يترتب معه بذل الجهود لمعالجة هذه المسالة كاحدى المعالجات لادماج العائدين في المجتمع .

توزيع العائدين حسب الحالة الزواجية :

يعرض لنا الجدول التالي العائدين حسب الحالة الزواجية حيث نجد ان ٨٦,٦٪ من العمالة العائدة من المتزوجين و١١,٧٪ منهم من الذيم لم يسبق لهم الزواج .

جدول (٤)

التوزيع العددي والنسبي للعائدين

حسب الحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة ٪
متزوج	٢٧٥,٨٩٦	٨٦,٦
عازب	٣٧,١٥٧	١١,٧
ارمل	٣٣٣٠	١,٠
مطلق	٢١٨٢	٠,٧
المجموع	٣١٨,٥٦٥	١٠٠

حيث تبدو الصورة مختلفة عند النظر الى الحالة الزواجية حسب فئات العمر ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ان نسبة المتزوجين في الفئة العمرية (١٥-١٤سنة) ٨٤,٧٪ من مجموع الحالات لنفس الفئة العمرية وان نسبة الارامل والمطلقات منخفضة جدا .

وتشير النتائج الى ان هناك فارق هائل بين عدد العائدين المتزوجين بالمقارنة مع بقية الاعداد من العزاب والارامل والمطلقين ، حيث يتبين لنا ان هناك ٦٥٠ متزوجاً مقابل ١٠٠من العزاب والمطلقين والارامل

توزيع العائدين حسب المحافظات :

تشير نتائج حصر المغتربين العائدين والبالغ عددهم ٣١٨,٥٦٥عائدا يتوزعون على مختلف المحافظات بنسب متفاوتة .

فالجدول رقم (٦)يبين التوزيع العددي والنسبي للعائدين حسب المحافظات والذي يشير الى ان ٨ر٤٤٪ منهم يقيمون في محافظات (الحديدة/اب/تعز) ويلي ذلك ٤ر١٧٪ من العائدين يقيمون في محافظتي شبوه وحضرموت ، وان التركز في محافظات الحديدة / تعز / حضرموت / وشبوه ادى الى ازدياد الطلب على السكن بشكل كبير من قبل العائدين مما خذى بالحكومة الى اقامة معسكرات خصوصا في محافظة الحديدة وحضرموت ، ولاعجب من ذلك لان غالبية العائدين كانت وجهتهم هذه المحافظات حيث رافق هذا الازدحام السكاني الافتقار الى الخدمات الاساسية والتى تفي بحاجة السكان المقيمين والعائدين .

وعليه فإنه سيتطلب بذل الجهود العالية لرفع مستوى حجم الخدمات الموجودة لتغطية حاجة جميع المقيمين ، علما بأن نسبة كبيرة من العائدين لايملكون المسكن المناسب .

وعليه فإنه سيتوجب البحث في امكانية توطين جزء من سكان هذه المناطق المكثفة والغير ملائمة في مناطق متخلخلة سكانيا حيث يمكن توفير الخدمات بكلفة اقل .

اما من حيث توزيع العائدين حسب المحافظات التى يقيمون فيها بصورة معتادة ، بغض النظر عن المحافظات التى تم حصرهم فيها فقد اظهرت النتائج التالية جدول رقم (٧)

- وجد في بعض المحافظات ان العائدين هم من اهلها الاصليين ، حيث كانت نسبة المغتربين المحصورين فيها من اجمالي المغتربين العائدين مساوية لنسبة من يقيمون فيها بصورة معتادة
- وفي بعض المحافظات وجد ان الغالبية العظمي للمغتربين فيها هم من اهلها الاصليون حيث ان نسبة الذين كانوا متواجدين في محافظات اخرى هم من المقيمين في هذه المحافظات كانت متدنية .
- اما الباقي من المحافظات فقد اظهرت النتائج ان هناك نسبة من المغتربين كانوا متواجدين فيها وهم اصلاً من الذين يقيمون في محافظات اخرى ، ولكن صادف وجودهم في المحافظات الباقية في فترة الحصر .

<u>توزيع العمالة العائدة حسب المهن :</u>

تم الانتقاء لبعض الاحصائيات الخاصة بحصر المغتربين العائدين من دول الخليج وتجميعها للمقارنة في جدول خاص تم تصنيفه حسب المهن والمهارات التى يتطلب اكتسابها دراسة او تدريب او خبرة عن طريق الممارسة العملية .

وهذه المهن المختارة التى اكتسبتها ومارستها اعدادا كبيرة من العمالة اليمنية في المهجر - علما ان بعض المهن هي نفسها التى تزاولها العمالة الوافدة في اليمن على سبيل المقارنة .

ومن خلال المقارنة باوضاع ما قبل الهجرة يلاحظ الزيادة الكبيرة في اكتساب المهارات بالنسبة لبعض المهن التجارية كالمقاولة ، وتجار التجزئة ، كما ازداد اعداد ذوي المهن اليدوية مثل عمال المغاسل ومحطات الوقود والخبازين والحدادين والسائقين وعمال البناء ... الخ مع الزيادة الطفيفة لبعض المهن العلمية مثل الدكاترة والصيادلة والمهندسين .

كما عاد الى البلاد ٣٠٤ فنى الكترونيات بعد ان كان عددهم ٦٢ عند المغادرة ، كما تناقص عدد العائدين من المدرسين والصيادين والممرضين الى (١٨٠) و(١٧٢٩) و (١٥٩) بنسب -(١٠٧٪) ، (-٦٢٪) ، (-٤٣٪) على التوالي وهذا يعود الى انتقالهم الى مهن اخرى نظرا لقلة الطلب على مهنهم الاصلية ثم عادوا تحت التصنيف المهني الجديد (جدول رقم ٨) .

ومن خلال التحليل السابق نجد ان بعض العائدين قد اكتسبوا مهن متنوعة حيث فرضت عليهم ظروف العمل وسبل العيش في المهجر اكتساب مهارات وتأهيل انفسهم ورفع كفاءتهم العلمية والعملية .

كما تؤكد بان النسبة الغالبة من العائدين ترغب في مزاولة نشاطاتها كل بحسب تخصصه باستثناء ثلاث مهن لوحظ فيها تناقصا كبيرا في عدد الراغبين مزاولتها وهي عمالة محطات الوقود واعمال المغاسل وتجار التجزئة .

اما في الاعمدة ٧،٦ والتى تبين نسبة العمالة التى تمكنت من العمل بعد العودة ، حيث تحققت فرص عمل لبعض الحرفيين والفنيين ولكنها بنسب ضئيلة ، حيث بلغ عدد الذين حصلوا على فرص عمل بعد العودة حوالي ٣٨٣٣٨ شخص في الوقت الذي لازال هناك ٢٧٩٥٤٨ شخص عاطلاً عن العمل بناء على النتائج النهائية ويشكلون حوالي ٨٧,٨٪ من مجموع العمالة العائدة ، وان ١٫٦٪ منهم من الاناث (نشير هنا الى انه قد تم اقتباس الفقرات المناسبة لاغراض هذا التحليل من دراسة عن العمالة الوافدة تم نشرها في مجلة التجارة للدكتور يحيى صالح محسن ، العدد الاول يناير ١٩٩٣م ص١٧) كما يتركز معظم الذين عملوا بعد العودة في مجال الزراعة وذلك بحكم استيطانهم في مناطقهم الاصلية ، اضافة الى حيازتهم لاراض زراعية مما دفعهم الى العمل في مهنهم السابقة بسبب ظروف الحياة وانعدام فرص العمل .

والجدير بالاشارة الى ان سوق العمل اليمني قد تأثر بشكل مباشر بهذه العودة المفاجئة ، حيث ازداد حجم القوى العاملة العائدة وانخفاض او انعدام الاسواق الخارجية مما اسهم في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل بشكل حاد .

فالبيانات الاحصائية تشير الى ان معدل البطالة قد ارتفع الى ١٢,٢٪ عام ١٩٩٢م وهذا يعني ارتفاع اعداد اليمنيين الباحثين عن عمل ، حيث ترتب على محدودية فرص العمل ان انخرط بعضهم في مهن لا تتناسب مع خبراتهم وتخصصاتهم ومهنهم اثناء الهجرة وقبل العودة مما حد من طموحهم وقلل من انتاجيتهم .

وهناك قطاع كبير يحجم عن الرجوع الى المهن السابقة بسبب ضعف الاجور عما كانوا يتقاضونه في المهجر وعليه يصبح الخيار الاكبر لمعظم العائدين الدخول في النشاطات الهامشية ذات العائد السريع قليل التكلفة وهذا الاتجاه يقلل من امكانات الاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءة .

والحقيقة ان الارقام السابق ذكرها تعكس صعوبة استيعاب الاقتصاد الوطني للعمالة العائدة وعجز الحكومة في توفير فرص العمل للعمالة العائدة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .

ولكن من الممكن الاسهام في حل بعض مشاكل العمالة العائدة باحلالها محل الوافدة ، حيث توجد اعدادا كبيرة يزاولون بعض النشاطات التى يتواجد في العمالة اليمنية العائدة من يقوم بها وبنفس الكفاءة كأعمال الكهرباء ، الميكانيك ، السمكرة ، النجارة ، المهن الهندسية المساعدة ، وعمال الانتاج ، وعمال خدمات المرافق والسائقين .

واخيرا ان بقاء العمالة العائدة في حالة تعطل سوف يضاعف الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتى يمكن ايجاز هذه المشاكل على الوجه التالي :

١- المساهمة في ارتفاع معدل البطالة وخصوصا في المهن والتخصصات التى تعاني من البطالة اصلا

٢- من المحتمل وجود بعض الصعوبات لبعض الفئات العائدة في سوق العمل ، وذلك بحكم طبيعة الاعمال التى كانت تزاولها في المهجر ولايوجد مثل هذه الاعمال في اليمن لسبب او لاخر مما سيؤدي الى عدم الاستفادة من هذه الكفاءات

٣- ادى الحجم الكبير من المغتربين الى الضغط على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ... الخ ، هذا بالاضافة الى فقدان اليمن جزء كبير من التحويلات النقدية بسبب العودة الهائلة من العمالة وخصوصا العمالة العائدة من المملكة العربية السعودية .

العمالة الوافـــــدة :

بالرغم من اهمية هذا الموضوع نظرا لازدياد عدد العمالة الوافدة في اليمن ، الا ان البيانات لازالت ناقصة ويشوبها العيوب والدقة في بعضها ، مما اضطرنا الى الحيطة والحذر في المعاجلة واغفال بعض الخصائص ، علما بأن المتوفر من الاحصاءات يتيح امكانية تقديم عرض عام عن العمالة الاجنبية .

والجدير بالاشارة ان معدل النمو السنوي للقوى العاملة تبلغ ٣ر٦٪ الا انها تفتقر للكفاءات والمهارات المطلوبة بالرغم من كبر حجمها والتى من الممكن الاستفادة منها فيما لوتم تأهيلها التأهيل المناسب ، ولهذا السبب تم استجلاب عماله وافدة من الدول الشقيقة والصديقة والتى وصل حجمها بنهاية عام ١٩٩٠م ٤٤,٣٧٤ وافد .

وهكذا نجد ان معدل نمو العمالة الوافدة في الفترة الممتدة بين ٨٠-١٩٩١م تجاوزت ١٠٪ حيث بلغ اوجه في النصف الثاني من الثمانينات وخلال تلك الفترة كانت الاستعانة بالعمالة الوافدة تمثل احد الحلول الاساسية لتغطية النقص من الايدي العاملة الماهرة لندرتها محليا وسوء توزيع العمالة المؤهلة اولا ولعدم وجود تخطيط للقوى العاملة بشكله الصحيح ، ولضعف التنظيم الاداري ثانيا ، واخيرا لعزوف الكثير من العمل في بعض المهن وخصوصا المهن الصحية والبلديات .

كما تم استجلاب العمالة الوافدة دون وجود ضوابط عملية تنظم عملية استجلاب هذه العمالة وتشغيلها بهدف عدم مزاحمتها للعمالة اليمنية وحرمانها من فرص العمل ، الا ان العديد من التشريعات القانونية قد صدرت لتنظيم عملية الاستجلاب استجابة للتوجيهات السياسية والاقتصادية العامة القاضية بتقليص تشغيل واستخدام العمالة الاجنبية والتدرج في احلال الكوادر المحلية بدلا عنها وخصوصا بعد عام ١٩٩٠م نتيجة لمستجدات ازمة الخليج وعودة ٣٢٠ الف عامل .

ان المبررات الاساسية التي على ضوئها تم استجلاب العمالة الوافدة هي :

- ان العمالة الوافدة تقدم الى البلاد وهي مؤهلة تأهيلا كاملا وبذلك لاتستنزف اية نفقات اضافية لتأهيلها .

- ان العمالة الوافدة تقبل بأقل اجر وهي بذلك تقوم بالعمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة اليمنية .

- هناك نص قانوني يسمح للشركات ومؤسسات القطاع الخاص باستجلاب عماله اجنبية بنسبة ١٠٪ من اجمالي القوى العاملة لدى اية مؤسسة او شركة .

- بما ان العمالة الوافدة قدمت بهدف البحث عن سبل العيش لذا فهي تقبل بالعمل في اية ظروف وبساعات طويلة .

ومن خلال الجدول (٩) يلاحظ ان اكثر القطاعات استخداما للعمالة الوافدة وزارة التربية والتعليم ويدخل في هذا العدد موظفون يقومون بالاعمال المكتبية وهي مهن يمكن ان تناط بالعمالة المحلية لتوفرها بعدد كبير ومؤهلة تأهيلا مناسبا ، وفي حقيقة الامر يعتبر تشغيل العمالة الوافدة في المهن المكتبية ظاهرة خطيرة وغير طبيعية لانها لاتتطلب مهارات يصعب توفرها محليا .

وبالرغم من التوجيهات الصارمة من قيادة الدولة بعملية القيام باحلال عماله يمنية محل هذه العمالة الوافدة الا ان الجهاز الاداري لم يقدم على تصحيح هذه الظاهرة ، علما بان العمالة اليمنية تتفشى في اوساطها البطالة الظاهرة .

وبناء على التوجيهات الصادرة من مجلس الوزراء بالقيام بعملية حصر العمالة الوافدة في مختلف مؤسسات الدولة انيطت هذه المسؤولية بوزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل والتدريب المهني ، وكان نتيجة هذا الحصر .

المهنة	العدد
المدرسون	١٣,٣٠٠
الجهاز الادارة والقطاع العام والمختلط	٣,١٥٢
العاملون في شركات النفط	٣,٢٢٨
القطاع الخاص عدا شركات النفط وخدم المنازل	٨,٠١٨
خدم المنازل	١,٥٤٩
مجموع	٣٨,٢٤٧

حيث لايزال قطاع التربية يحتضن النسبة الكبيرة والبالغة ٧ر٤٦٪ ثم القطاع الخاص بنسبة ٤ر٣٨٪

ومن جانب اخر تبلغ نسبة العمالة الاسيوية والعاملة في القطاع الخاص الى اجمالي العمالة الوافدة ٤,٥٠٪ تقريبا اما العمالة العربية فتشكل حوالي ٣٥٪ تقريبا .

اضافة الى العمالة الوافدة هناك اللاجئون حيث صار اليمن في اواخر الثمانينات احد المراكز لاستقبال اللاجئين من القرن الافريقي وعلى وجه التحديد من اثيوبيا ، اريتيريا ، الصومال بسبب الحروب الاهلية والمجاعة والتى بلغت ذروتها في بداية ١٩٩٠م ويقدر عدد هؤلاء اللاجئون بحوالي (١٠٠ر٠٠٠) لاجيء .

وعلى الرغم من تدهور الاقتصاد اليمني الا نه عمل على اقامة مناطق سكنية للاجئين والاهتمام بالاحتياجات المتميزة لهم مثل التعليم ، الصحة والمساعدة في توفير فرص عمل للقادرين منهم ، اضافة الى اعطاء تراخيص ممارسة التجارة للبعض ، هذا بالرغم من الاثار الاجتماعية التى برزت مثل جرائم السرقة وغيرها .

الفصل الثاني
قـــوة العمـــل
والسمات الاساسية للتعطل

قبل الدخول في موضوع البطالة نرى من المناسب اعطاء صورة عن خصائص ســـوق العمل اليمني .

يتميز سوق العمل في اليمن بخصائص تمثل قاسما مشتركا بينها وبين الكثير من الدول العربية والنامية ، ومن هذه الخصائص :

اولا : لايختلف سوق العمل اليمني عن السمات التى يتميز بها سوق العمل العربـــي واسواق العمل في الدول النامية ، حيث يلاحظ ان معظم العاملين في قـــوة العمل يشتغلون بالزراعة ٦٠ر٢٪ من مجموع المتشغلون ، حيث انخفضت نسبتـه من اجمالي التشغيل من حوالي ٧٥٪ بعام ١٩٧٥م ، وهذا يعني ان قطـــاع الزراعة اصبح قطاعا طارداً لقوة العمل ، مما سبب الى ظهور الهجـــرة الداخلية نحو المناطق الحضرية والرغبة نحو الهجرة الخارجية حيث الاجـــر المرتفع وفرص العمل المتاحة ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ادت هـــذه الهجرة الى ارتفاع المشتغلين في التجارة والمطاعم ، وكذلك في قطـــاع الخدمات وهذا يأتي نتيجة للتوسع والمبالغ في التوظيف فـــي الادارة والقوات المسلحة .

وان اهم ما يظهره الجدول (١٠) الفرق الكبير بين القطاعـــات الاقتصادية ، فالزراعة التى يعمل فيها جزء مهم من المشتغلين لكـــن مساهمته في الناتج متواضع في الوقت الذي يساهم قطاع الصناعـــة ب(٢٢٪) في الناتج المحلي رغم النسبة المنخفضة من المشتغلين ، وهذا يفســـر استيعاب القطاع الزراعي الى العمالة الناقصة وانخفاض انتاجيته .

ثانيا : التزمت حكومة شطري اليمن في الفترة السابقة بسياسة معينة بتشغيل كافة خريجي التعليم الجامعي والتعليم الفني والمهني ومارافق ذلك بعـــد التوحيد باعادة توظيف كافة المسرحين من القوات المسلحة والمفصوليـــن سياسيا ، وبذلك حددت طاقة القطاع العام والجهاز الاداري للدولة بحجـــم عدد المتخرجين من المؤسسات التعليمية .

ثالثا : بروز البطالة الظاهرة بشكل واضح وخاصة بعد ازمة الخليج ١٢,٢٪ وظهـــور بطالة مقنعة ٣,٠٪ وخصوصا في المحافظات الجنوبية والشرقية .

رابعا : من اهم الظواهر التى برزت في سوق العمل اليمني هي ظاهرة تصدير واستيراد قوى عاملة في ان واحد

خامسا : بدأت ظاهرة العمالة الوافدة الى اليمن في بداية السبعينات بشكل بارز ، خصوصا في مجال التدريس نتيجة للنقص الحاد في هذه المهنة ، مما ترتب معه الاستعانة بالمدرسين من الدول العربية وخصوصا من مصر ، وفي النصف الثاني من السبعينات برزت ظاهرة النقص الكثير من المهن والحرف نتيجة لهجرة جزء كبير من العمالة اليمنية وخصوصا في مجال الزراعة والتمريض مما نتج عن ذلك الاستعانة بالعمالة العربية والاجنبية .

سادسا : ان انخفاض الاجور وخصوصا في القطاع الزراعي مقارنة بمستويات الاجور في القطاع الصناعي اضافة لعدم توفر فرص العمل في الريف تسبب كما ذكر سابقا الى الهجرة الداخلية الى المناطق الحضرية وصاحب ذلك الانتقال التدريجي من النشاط الزراعي الى نشاط الخدمات ، وهذا ما نشاهده من تضخم قطاع الخدمات حيث نما بنسب لاتخدم العلاقة المتوازنة مع بقية القطاعات الاخرى ، اضافة الى عدم وجود سياسة واضحة للاجور .

وبالرغم من ان الاجراءات الاخيرة قد اضافت نسبة معينة الى الاجور كبدلات الا انه لازال هناك فروقا في الاجور في القطاعين العام والخاص نتيجة لتفاعل قوى السوق في تحديد الاجور في القطاع الخاص مما شجع الى ترك العمل في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام والتوجه الى القطاع الخاص والشركات الاجنبية بهدف الحصول على اجور مرتفعة .

سابعا : بالرغم من تدهور الاوضاع الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، الا ان الامور زادت سواء بعد حرب الخليج ، اذ عاد ما لايقل عن ٧٣٠ الف مغترب ومرافقيهم ، حيث انخفضت تحويلات المغتربين نتيجة لذلك وانعدام العون الخارجي مما تسبب في التراجع في توفير فرص عمل مناسبة في سوق العمل نتج عنها مضاعفة اعداد الباحثين عن عمل .

حجم القوة العاملة :

ارتفع حجم قوة العمل من ٢,٢١٧,٥٢٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٨م الى ٢,٥٥٤,٣٤١ مليون نسمة عام ١٩٩٢م وبمعدل نمو سنوي ٣,٦٪ وتزيد هذه النسبة قليلا عن معدل النمو السنوى للسكان خلال نفس الفترة (٣ر١٪) .

اما نسبة قوة العمل الى السكان فقد ارتفعت بشكل طفيف من ٩ر٢٠٪ في عام ١٩٨٨م الى ١ر٢٣٪ في عام ١٩٩٢م .

ومن جهة اخرى واكب الارتفاع الطفيف نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان ثبوت في نسبة القوة العاملة الى مجموع القوة البشرية وذلك من (٧ر٣٥٪ عام ١٩٨٨م الى ٨ر٣٥٪ عام ١٩٩٢م .

نسبة قوة العمل من السكان
والقوة البشرية

	العام	
	١٩٨٨م	١٩٩٢م
مجموع قوة العمل	٣,٢١٧,٥٢٥	٣,٥٥٤,٣٤١
مجموع السكان	١٠,٦٠٨,٠٤٠	١١,٠٦٠,١٣٨
نسبة قوة العمل من مجموع السكان	٣٠,٩	٣٢,١
القوة البشرية	٦,٢٠٣,٥٨٨	٧,١٣٥,٣٠٠
نسبة قوة العمل الى القوة البشرية	٣٥,٧	٣٥,٨

حيث يلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع نسبة المشتغلين الى مجموع قوة العمل من ٨٥,٥٪ عام ١٩٨٨م الى ٨ر٨٧٪ عام ١٩٩٢م وبالمقابل ارتفاع نسبة مجموع المتعطلين من ٨ر٧٪ عام ١٩٨٨م الى ٢ر١٢٪ عام ١٩٩٢م ويعود ذلك الى بداية الهجرة العائدة من دول الخليج

حجم المشتغلين ونسبتهم من قوة العمل

العام	القوى العاملة		نسبة المشتغلين الى القوة العاملة ٪
	اجمالي	المشتغلين	
١٩٨٨م	٣,٢١٧,٥٢٥	١,٨٩٦,٣٣٩	٨٥,٥
١٩٩٢م	٣,٥٥٤,٣٤١	٣,٢٤١,٨٥٦	٨٧,٨

ومن نتائج مسح القوى العاملة بالعينة الغير منشور فان الذكور يشكلون ٨ر٧٧٪ من مجموع قوة العمل في عام ١٩٩٢م ، كما شكلت نسبة الذكور في الريف ٢ر٧٦٪ يقابلة نسبة الاناث ٨ر٢٣٪

ويلاحظ ان نسبة الاناث من مجموع القوة العاملة اكثر ارتفاعا في الريف مما هو عليه في الحضر

توزيع القوى العاملة حسب الجنس

حضر / ريف

	حضر	ريف	مجموع
ذكور	٣٦٦,١٧٤	١,٦٢٢,٠٦٧	١,٩٨٨,٢٤١
اناث	٥٨,٢٧٠	٥٠٧,٨٣٠	٥٦٦,١٠٠
مجموع	٤٢٤,٤٤٥	٢,١٢٩,٨٩٦	٢,٥٥٤,٣٤١

ويستدل من المعطيات المتاحة من نتائج مسح القوى العاملة بالعينة ان مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (المشتغلات الاناث من مجموع القوة البشرية للاناث) بلغت ١٥ر٦٪ وان دخولها لسوق العمل بدأ يتزايد نسبيا .

ومن جهة اخرى تشير البيانات عن عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٢م الى ان نسبة المشتغلين في القطاع العام تشكل حوالي ١١ر٣٪ و١٢ر٦٪ على التوالي من مجموع المشتغلين وبالتالي ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخاص من اكثر من ٧٥٪ عام ١٩٨٨م الى ٨٥ر٣٪ عام ١٩٩٢م ، وشكلت نسبة العاملين في القطاع المختلط نسبة ضئيلة ٥ر٠٪ .

وتتفاوت نسبة المشتغلين حسب القطاع ما بين الذكور والاناث ، حيث ارتفعت نسبة المشتغلات في القطاع الخاص وخصوصا في القطاع الزراعي حيث شكلت نسبتهم ٩٦ر٦٪ من مجموع المشتغلات في القطاع .

القطاع	عام ١٩٩٢م	
	ذكور	اناث
عام	٢٣٦,٩٤٩	٤٤,٩٨٩
خاص	١,٤٣٢,٤٥٠	٤٧٩,٨٨٠

ويلاحظ ايضا ان عدد العاملين في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام قد ازداد بحوالي (٧٠ر٣٩٢) عامل بين عامي ١٩٨٨م و١٩٩٢م ويبين الجدول التالي عدد العاملين في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .

السنوات	عدد العاملين
١٩٨٨م	٢١١,٥٤٦
١٩٨٩م	٢٥١,٩٢٣
١٩٩٠م	٢٦٦,٩٧٠
١٩٩٢م	٢٨١,٩٣٨

ومن الجدول يشاهد ان عدد العاملين في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام قد ارتفع تدريجيا ليشكل حوالي ١ر١٢٪ من مجموع المشتغلين .

ويأتي هذا الارتفاع في العامين الاخيرين الى الالتزام بشتغيل كافة المسرحين من القوات المسلحة (ابان فترة التشطير) واعادتهم الى وظائفهم والذين تم تسريحهم لاسباب سياسية خلال تلك الفترة .

وبالرغم من تشغيل كافة خريجي الجامعات في الجهاز الاداري للدولة الا انه لايشكلون سوى ١٠٪ في عام ٩٢م وحوالي ٣ر٦٥٪ للحاملين على الشهادة المدرسية بمستوى الثانويى / اعدادي / ابتدائى ، وان الامية تشكل نسبة ٦ر١٣٪ .

أ- <u>التشغيل :</u>

دأبت حكومتي الشطرين في الفترة الماضية على تنمية الطلب على القوى العاملة وذلك من خلال تبنى سياسات خلق فرص عمل خصوصا في القطاع العام ، وقد حظيت سياسات خلق فرص العمل الاولوية في خطط التنمية لشطري اليمن ، بالرغم من ضالة حجم الاستثمارات .

وقد وجهت خطط التنمية جل اهتمامها للمناطق الريفية وذلك بهدف الحد من مشكلة البطالة في الريف والتغلب على مشكلة الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية ، حيث بنيت السدود على مختلف احجامها واستصلحت الاراضى بهدف زراعتها .

ومن البرامج التى كانت سارية لضمان تشغيل القوى العاملة وخصوصا تلك البرامج التى وجدت في المحافظات الجنوبية والشرقية ، حيث كانت خطط التنمية تحدد القبول مركزيا لمختلف المستويات التعليمية باستثناء المرحلة الاساسية بناء على خطة الاحتياجات من القوى العاملة الماهرة والتى يتم تحديدها من مختلف المؤسسات الاقتصادية والجهاز الادارية للدولة ، هذا الاتجاه كان بهدف تشغيل كافة مخرجات النظام التعليمي بناء على الايديولوجية السياسية والتى تراعي في ذلك الجانب الاجتماعي والهادفة بتوفير فرص عمل لكل خريج ، حيث زاد من عدد العاملين في القطاع العام والجهاز الاداري وقد اطلق على عملية الاستخدام (الزامية التوظيف) .

وكانت عملية الزامية التوظيف مطبقة في المحافظات الشمالية والغربية ولكن مع فارق في بقاء سياسة الباب المفتوح في المحافظات الشمالية للالتحاق في كليات جامعة صنعاء .

وبناء على ماتقدم فقد وصل العاملين في القطاع العام والجهاز الاداري الى ٢٨١,٩٣٨ عامل عام ١٩٩٣م بناء على البيانات الاولية لمسح القوى العاملة ، حيث ارتفعت نسبتهم لتصل الى ١٢ر٦٪ من اجمالي القوة العاملة الا ان هذه الزيادة عكست نفسها على زيادة الاعباء المالية للميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع الاجور والمرتبات .

وبما ان موظفي القطاع العام كانوا متعلمين ٥٧,٣٪ من اجمالي الموظفين . الا ان انتاجية هذا القطاع كانت متدنية لارتفاع البطالة المقنعة بسبب الزامية التوظيف . اضافة الى ان التعليم كان مجانا ، وقد ادى هذين العاملين الى تزايد الاعباء المالية على الموازنة العامة ، كما ازداد الطلب على التعليم الجامعي مما تسبب في اتساع الفجوة بين العرض والطلب .

وبالرغم من الاجراءات السابقة والملزمة بتشغيل الداخلين الجدد لسوق العمل الا ان عملية الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل لم تصل الى المستوى المطلوب تحقيقه وهو الحد من البطالة ، الامر الذي اوجب التعامل معه باتخاذ اجراءات مختلفة لترشيد الاستخدام في هذا القطاع . مما حدى بالحكومة في الفترة الاخيرة الى اتخاذ اجراءات معينة لتنظيم عملية الاستخدام في القطاع العام والجهاز الاداري للدولة .

وعموما فان مشكلة التشغيل في شطري اليمن سابقا والجمهورية اليمنية حاليا قد مرت بعدة مراحل نوجزها على الوجه التالي :

تعتبر مشكلة التشغيل مشكلة هيكلية في الاقتصاد اليمني حيث مرت بعدة مراحل ويمكن تسمية هذه المراحل بمراحل التشغيل في الجهاز الاداري للدولة :

١- كان خريجي التعليم العالي ضئيل جدا والتدفقات من خريجي التعليم الثانوي بازدياد مستمر ، مما ادى الى اتخاذ اجراءات بتشغيل كافة خريجي التعليم الثانوي للعمل كمدرسين وتوزيعهم على مختلف المحافظات .

٢- المرحلة الثانية تميزت بتنوع النظر في مشكلة التشغيل :
أ- تأجيل القبول الى المرحلة الجامعية
ب - وللتغلب على مشكلة التشغيل الهيكلية كانت الهجرة احد الحلول حيث سمح بالهجرة وباعداد هائلة سواء كانت بطرق رسمية او غير رسمية وكان الهدف منه التقليل من اعداد طالبي العمل .

٣- المرحلة الثالثة ، اتخاذ قرار بتعيين كافة خريجي التعليم الجامعي والفني واستحداث وظائف لهؤلاء ، وانيطت الصلاحية لوزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية حيث تم تسمية هذه الحالة بالزامية التوظيف .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩١م - ١٩٩٢م شكلت عدة لجان لدراسة اوضاع العمالة في مؤسسات القطاع العام وخصوصا تلك المؤسسات المتواجدة في المحافظات الجنوبية والشرقية وذلك بهدف تخصيص هذا القطاع وتوزيع العمالة الفائضة الى المؤسسات والوزارات التى تعاني من عجز ، الا ان هذه الدراسة لم تخرج بنتائج وذلك لان الكثير من الوزارات تعاني من البطالة المقنعة نتيجة للسياسة السابقة والمتعلقة بعملية الاستخدام .

ب - <u>البطالة :</u>

تمثل البطالة في اليمن مشكلة اقتصادية - اجتماعية لانها تعكس بعض الاختلالات العميقة في الاقتصاد اليمني والتى ادت الى اعاقة توفير فرص عمل مناسبة للافراد الراغبين والقادرين عليه .

والبطالة في اليمن هيكلية ، فهناك فائض في القوى العاملة في بعض المهن وخاصة المكتبية الحكومية وعجز في مهن اخرى ، وخصوصا المهن الفنية والحرفية والزراعية ، حيث يتهافت خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة للانخراط في الوظائف المكتبية الحكومية ، رغم صعوبة الحصول عليه ، كما يعزف البعض عن فرص العمل المتاحة في بعض قطاعات الصناعة والصحة والبلديات والتى تسند الى العمالة الوافدة .

والاقتصاد اليمني يعاني من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والقطاع الحكومي ، والبطالة الموسمية في العمل الزراعي والبطالة الصريحة في قطاع العمل غير الماهر ، وقد ازداد معدل نمو البطالة في السنوات الاخيرة خاصة بعد ازمة الخليج ، حيث وصل معدلها ٣ر١٢٪ من طاقة العمل ، وقد نتج عن ارتفاع هذا المعدل الكثير من المشاكل الاجتماعية كجرائم السرقة ، واحداث الشغب التى حدثت في الربع الاخير من العام المنصرم .

وقد ساعد على تفشي البطالة بأنواعها اسباب عدة منها :

الاسباب الاقتصادية :

- ظهر في السنوات الاخيرة وخاصة السنتين ١٩٩٠م و١٩٩١م عجز في الميزانية العامة للدولة وقد مثل هذا العجز احد المشاكل الاقتصادية الرئيسية والذي نتج عن ارتفاع الانفاق الحكومي ، مما خلق ضغوطا تضخمية لاعتماد الانفاق الحكومي على الاصدار النقدي الجديد لتغطية هذا العجز ، حيث ركز الانفاق الحكومي على الطلب الاستهلاكي الاستيرادي (سيارات ، اثاث فاخرة) وهذا يزيد الطلب على النقد الاجنبي ، مما دفع بسعر صرف الريال مقابل العملات الاجنبية الى التدهور والانخفاض ، وهذا الانخفاض ادى الى ارتفاع الاسعار ، فانخفض مقابل ذلك متوسط دخل الفرد الامر الذي ادى الى حوادث الشغب والعنف في ديسمبر من العام المنصرم .

- شهدت السنوات الاخيرة عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لتعرضه لازمات اقتصادية كبيرة بسبب ازمة الخليج والتى كان من نتائجها انخفاض تحويلات المغتربين وفقدان العون الخارجي التى كان الاعتماد عليها كثيرا لتمويل البرامج الاستثمارية ، والتى انخفضت نتيجة لذلك ، فقلت بذلك فرص العمل ، مما حدى بالدولة الاقتراض قصير الاجل لتغطية العجز .

- شحة عرض النقد الاجنبي باستمرار الطلب لسوق النقد الاجنبي حيث عجز معه العرض من تلبية ذلك فظهرت ازمة النقد الاجنبي في الربع الاخير من عام ١٩٩٣م حيث تدهورت قيمة الريال امام الدولار ، فوصل سعر صرف الريال للدولار خمسون ريالا في السوق غير الرسمي مع ثبات سعر الصرف الرسمي عند ١٢ ريال ، فانعكس ذلك على مستوى الاسعار بالارتفاع والتضخم ، مما نتج عنه حوادث الشغب في ديسمبر ١٩٩٣م .

- وقد زاد من هذه الاختلالات الاقتصادية ، الاختلال الاداري ا لمتمثل في انتشار وتغشي الفساد الاداري والمالي في اجهزة الدولة ، مما شل فعالية الجهاز الادارية للدولة واضعف دورها في توجيه النشاط الاقتصادي ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- انخفاض الانتاجية والكفاءة في كثير من الوحدات الاقتصادية سواء كان في صورة ارتفاع تكلفة الانتاج او في شكل اهدار الموارد .

الاسباب السياسية والاجتماعية :

- التوجهات السياسية (الايديولوجية) والتى كانت تغلب الجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي في عملية التوظيف ، حيث كان من نتيجة هذه السياسة تشبع الاجهزة الحكومية والقطاع العام من المهن المكتبية مما ابرزت البطالة المقنعة بشكل واضح .

- سوء توزيع القوى العاملة ادى الى تركز العمالة في المدن الرئيسية وخصوصا صنعاء وعدن وانخفاضها في المناطق الريفية .

- عزوف بعض المتعطلين عن العمل في بعض المهن وخصوصا المهن الصحية والبلديات

- ان ارتفاع النمو السكاني والذي قدر بـ٣ر١٪ سنويا ونتيجة لعودة ٣١٨ الف عامل بسبب ازمة الخليج ، ساعد على زيادة اعداد الداخلين لسوق العمل وهذا ساعد بدوره في زيادة عرض القوى العاملة ، اضافة الى تزايد مخرجات التعليم الجامعي والمتوسط والفني والمهني والذي اضبح احد الروافد الاساسية لسوق العمل .

- كما ان تدفق العمالة الوافدة والتى تقبل العمل في الوظائف التى يعزف عنها المحليون وتقبل باقل الاجور مقارنة بالعمالة اليمنية ، قد زاد من ارتفاع معدل البطالة حيث تطور اعداد الوافدين من بضعة الاف في بداية السبعينات حتى وصل الى حوالي ٤٤ر٢٧٤ وافد بنهاية عام ١٩٩٠م .

- كل ذلك له انعكاسات على عرض العمل وتفاقم مشكلة البطالة حيث ارتفعت من ٧ر٨٪ عام ١٩٨٨م الى ١٣ر٢ عام ١٩٩٣م .

حجم البطالـــــــة :

بلغ اجمالي عدد المتعطين في عام ١٩٩٣م حوالي ٣١٢,٤٨٥ الف متعطل ويشكلـــون نسبة ١٢ر٢٪ من مجموعة قوة العمل مقابل ١٨٠ الف متعطل عام ١٩٨٨م ويشكلون نسبـــة ٧ر٨٪ وتبلغ نسبة عدد المتعطلين الذين دخلوا سوق العمل ، دون ان يسبق لهـــم ممارسة العمل ٣١ر٨٪ من مجموع المتعطلين عام ١٩٩٣م .

اما الباقي فقد سبق لهم العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك لمـــا يتميز به اليمن من هرم سكاني عريض ، وبالتالي قلة الخبرة لدى المتعطليـــن المستجدين مما جعل فرص العمل امامهم نادرة .

جدول (١١)

يبين التوزيع العددي للمتعطلين من حيث

الحالـــة قبـــل التعطـل

الحالة قبل التعطـــل	العـــدد		
	ذكـــــــــور	انـــــــــاث	مجمـــــــوع
سبق لهم العمـــل	٢٠٧,٧٥٣	٥,٤٠٨	٢١٣,١٦١
لم يسبق لهم العمـــل	٧,٥١١	٢٨,٨١٣	٩٩,٣٢٤
المجمـــــــــوع	٢٧٨,٢٦٤	٣٤,٢٢١	٣١٢,٤٨٥

وتتركز البطالة بشكل اساسي في الفئة العمرية ٢٥ و ٥٤ سنة بنسبـــة ٥٦ر٨٪ ، وتبلغ نسبة بطالة الشباب اقل من ٢٥ سنة ٣١ر٦٪ ، وهذا يعطي مؤشرا لحجـــم الداخلين الجدد لسوق العمل ، وضعف مستوى تعليم الشباب لاستيعاب وتأهيل صغـــار السن ، هذا بالاضافة الى قلة فرص العمل المتاحة .

خصائص التعطـــــــل :

لعل ابرز خصائص التعطل كما يستشف ذلك من النتائج الاولية الغير منشـــورة لمسح القوى العاملة اليمنية والمتوفرة لاغراض هذه الورقة كالاتي :

١- تشكل الاناث نسبة ضئيلة ١١ر٠٪ من مجموع المتعطلين وبلغ عددهن ٣٤٢٢١ باحثـــة عن عمل بينما بلغ معدل بطالة الذكور ٨٩٪ من مجموع المتعطلين .

٢- نتيجة لعملية تخصيص القطاع العام في المحافظات الجنوبية والشرقية فقد بلغ اجمالي البطالة المقنعة او فائض العمالة حوالي ٨٥٠٠شخص تقريبا .

٣- يلاحظ تزايد معدلات البطالة السافرة من ٨ر٧٪ عام ١٩٨٨م الى ٢ر١٢٪ عام ١٩٩٢م ونتيجة لارتفاع هذه النسبة فإن السبب يعود الى سوء استغلال الموارد البشرية ، والى عدم قدرة الطاقات الانتاجية على التوسع لامتصاص العمالة الفائضة او الزائدة وذلك لندرة رأس المال .

٤- ان ارتفاع معدل البطالة في الريف مقارنة بالحضر حيث شكلت البطالة في الريف ٩ر٧٧٪ من اجمالي المتعطلين ، وهذا ناتج لانتشار البطالة المقنعة والموسمية في الريف ، ويعكس تفاقم مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل .

ويعود ارتفاع معدل البطالة في الريف لانخفاض المساحة المزروعة بسبب الزحف العمراني من جهة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة للاراضي الزراعية .

٥- بالنظر الى بيانات المتعطلين حسب المستوى التعليمي والذي يوضح نمط توزيع المتعطلين يلاحظ ارتفاع نسبة الاميين وهي نسبة لاتختلف كثيرا عن التقديرات السابقة حيث اظهرت ان ٦ر٦٦٪ من الاميين في المجتمع اليمني ، وان ٦٢٪ اميون بين المشتغلين .

كما ان نسبة المتعلمين تعليما اقل من الجامعة تشكل ١ر١٨٪ من اجمالي عدد المتعطلين .

والحقيقة ان البطالة بين المتعلمين تعليما متوسطا وعاليا يمثل فقدان للموارد المالية التى انفقت على تعليم هؤلاء ، حيث يصبح العائد الاستثماري مفقود ، وهو انعكاس لعجز السياسات المستخدمة لحل مشكلة البطالة .

٦- لاتوجد اي احصاءات رسمية عن حجم او معدل البطالة المقنعة او حتى عن توزيعها اقليميا او على الانشطة الاقتصادية المختلفة .

ومع ذلك ومع الجهود التى تبذل وبذلت بعد الوحدة لدراسة اوضاع القطاع العام بهدف تخصيصه وخصوصا في المحافظات الجنوبية والشرقية والتى كان فيها القطاع العام هو السائد ، قدر حجم البطالة المقنعة ب٨٥٠٠ عامل تقريبا بنسبة ٤ر١٦٪ من مجموع القوى العاملة ، حيث من المحتمل ان تتحول الى بطالة مكشوفة خلال عام ١٩٩٣م مالم تتخذ اجراءات عاجلة وفعالة لحل هذه المشكلة .

خصائص المتعطلين :

على اساس ما تقدم والذي تم تناوله في الصفحات السابقة نتناول فيما يلي خصائص المتعطلين .

جدول رقم (١٢)

يبين مستوى البطالة حسب النوع

ريف/حضر من نتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٢م

	عدد المتعطلين
جملة	٣١٢,٤٨٥
ذكور	٢٧٨,٢٦٤
اناث	٣٤,٢٢١
ريف	٢٤٣,٤٤٩
ذكور	٢٢٠,٥٥٠
اناث	٢٢,٨٩٨
حضر	٦٩,٠٣٦
ذكور	٥٧,٧١٣
اناث	١١,٣٢٣

	معدل البطالة%
جملة	١٢,٢
ذكور	١٤,٠
اناث	٦,٠
ريف	٧٧,٩
ذكور	٩٠,٦
اناث	٩,٤
حضر	٢٢,١
ذكور	٨٣,٦
اناث	١٦,٤

ان بيانات الجدول (١٢) تعكس صورة وضع البطالة المفتوحة وتقديراتها وتفاقم المشكلة وتزايدها ، وهو امر يثير القلق لاقتصاد يعاني من الاختلالات والتدهور ويعتمد الى حد ما على العون الخارجي .

ونلاحظ من خلال البيانات ان معدل المشاركة ارتفع الى ٣٦٪ في عام ١٩٩٣م وان مشاركة الذكور تبلغ ٥٣/١٪ اما الاناث فتبلغ ٠ر١٧٪ وعدد المتعطلات من النساء ٣٤,٠٠٠ تقريبا ، كما ان معدل التعطل بين الاناث ٠,٦٪

توزيع المتعطلين حسب السن :

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (١٣) ان البطالة تسود بالدرجة الاولى بين الشباب الذين تقل اعمارهم عن ٣٤سنة ٤ر٤٢٪ من مجموع المتعطلين .

وضمن هذه الشريحة العمرية يلاحظ ان الفئة ٢٥-٣٤ سنة هي التي تعاني اكثر من البطالة ٠ر٤٧٪ من اجمالي الشريحة العمرية و٣٠٪ من اجمالي البطالة .

وهذه الخاصية لاترتبط باليمن فقط ولكنها من مظاهر البطالة في معظم الدول النامية .

ان التركز بين صغار السن والشباب يعكس عدم التناسب بين الفئات العمرية ، ويعود ذلك للتحولات الديمغرافيه والتى تصاحب المعدل المرتفع للخصوبة ، علما بأن معدل الخصوبة في اليمن ٨ر٧٪ .

وعليه يمكن ان نستنتج ضرورة تكثيف الجهود للحد من البطالة وهذا لايعني توفير فرص العمل فقط ، بل يعني ايضا الاستثمار في قطاعي التعليم والتدريب المهني بحيث يمكن بواسطتهما تقليص حجم طالبي العمل من جهة وتأهيلهم من جهة اخرى للإندماج في سوق العمل .

توزيع المتعطلين حسب الجنس :

يختلف معدل البطالة حسب الجنس وبصفة اوضح حسب فئات الاعمار فمن الجدول (١٣) يلاحظ ان معدل البطالة لكلا الجنسين ٢ر١٢٪ ويستنتج من الجدول ان البطالة هي اساسا قضية ادماج الداخلين الجدد لسوق العمل ، اذ ان حوالي ٨ر٣١٪ من المتعطلين هم طالبوا عمل جدد .

كما ان الاناث يجدن صعوبة للالتحاق بسوق العمل ر٢٩٪ ويرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .

وتظل الفئة العمرية اقل من ٢٥ سنة بالنسبة للاناث المتعطلات ٣ر١٢٪ من مجموع المتعطلين في الريف ، وتعادل نسبة البطالة على المستوى الكلي ، كما ان هذه النسبة تعادل نسبة المتشغلين في القطاع العام والجهاز الاداري للدولة .

كل هذا يدفعنا الى التاكيد على ان مشكلة البطالة تتفاقم اذا ما اخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات ، وخاصة النسبة المتزايدة للاناث الراغبات في العمل والمحسوبات متفرغات للتدبير المنزلي .

توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية :

تعتبر النتائج النهائية لمسح القوى العاملة بالعينة من اكثر البيانات حداثة وقبولا في ظل الجمهورية اليمنية وهي البيانات الشاملة بعد توحيد شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

لذا فإن بيانات الحالة التعليمية للمتعطلين لعام ١٩٩٣م والمبينة في الجدول (١٤) تشير الى ان القسم الاكبر من المتعطلين هم من الاميين (٩ر٤٥٪) من اجمالي عدد المتعطلين ، ويأتي في المرتبة الثانية المتعطلون الملمون بالقراءة والكتابة ، ثم حملة الشهادة المدرسية ، ويشير توزع حجم البطالة وفقا لمستويات التعليم الى وجود اعداد كبيرة من المؤهلات الدنيا بين اعداد العاطلين ان التقديرات السابقة للبطالة السافرة او الظاهرة لاتعطي صورة كاملة عن مشكلة البطالة في اليمن والتى تشتمل على اشكال اخرى للبطالة الجزئية والمقنعة وغيرها والتى تندرج تحت الاستخدام الناقص .

جدول رقم (١٤)

التوزيع العددي للمتعطلين حسب

الحالة التعليمية لعام ١٩٩٣م

الحالة التعليمية	العدد			النسبة
	ذكور	اناث	مجموع	
امي	١٢٢,٤٤١	٢١,٠٠٢	١٤٣,٤٤٣	٤٥,٩
ملم بالقراءة والكتابة	١٠٥,٧٧٠	٥٩٤٥	١١١,٢٦٥	٣٥,٦
حاصل على شهادة مدرسية	٤٩,٢١٢	٧,٢٧٢	٥٦,٤٨٤	١٨,١
جامعي	٦١١	٣٩٩	١٠١٠	,٣
غير مبين	٢٣٢	٥٣	٢٨٥	,١
المجموع	٢٧٨,٢٦٤	٣٤,٢٢١	٣١٢,٤٨٥	١٠٠,٠

حيث يشاهد من الجدول اعلاه انخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية (٠ر٣٪) من جملة المتعطلين من الذكور وتفوق كثيرا مثليها لدى الاناث وهذا يعني ان الهيكل التعليمي للاناث يعكس خللا كبيرا حيث يلاحظ ان نسبة المتعلمات تصل الى ٤ر١٪ اما حملة الشهادات الجامعية ٠ر١٪ من مجموع المتعطلات حيث يعتبر الزواج المبكر للمرأة احد الصعوبات التى تقف امامها ويحد من التحاقها في سلك التعليم وبالتالي يؤثر في دخولها سوق العمل .

التوزيع الجغرافي للمتعطلين :

من خلال النتائج النهائية الغير منشورة لمسح القوى العاملة تشير ان البطالة قد زادت في الريف الى اربعة اضعاف عن الحضر خلال السنوات الماضية .

وتشير بيانات التوزيع الجغرافي بين المحافظات الى مجموعة من المؤشرات جدول (١٥)

١- ان نسبة البطالة ترتفع عن النسبة العامة والتى قدرت بـ٢ر١٢٪ من قوة العمل في خمس محافظات تضم حوالي ١,٢٦٥,٥٠٧ مشتغل او حوالي ٤٩,٥٪ من قوة العمل .

٢- ان هذه المحافظات الخمس ذات معدلات البطالة العالية تشمل محافظات (تعز ، اب ، الحديدة ، حجة ، حضرموت) بالرغم من ان لدى هذه المحافظات امكانات كبيرة لاتاحة فرص عمل جديدة . وتشكل نسبة البطالة في هذه المحافظات ٥٩,٩٪ من اجمالي المتعطلين .

٣- تنخفض نسبة البطالة عن المستوى العام ثلاث من المحافظات النائية حيث تضم هذه المحافظات حوالي ٥٣,٩٧٩ مشتغل اي حيث تشكل ١ر٢٪ من قوة العمل .

٤- كما ان نسبة البطالة في المحافظات الجنوبية والشرقية تبلغ ٢٧,٥٪ من اجمالي المتعطلين هذا في الوقت الذي تستحوذ المحافظات الشمالية والغربية على ٥ر٧٢٪ من اجمالي المتعطلين .

وبما ان مستوى البطالة في الريف اكثر منها في الحضر والناتج من انخفاض المساحة المزروعة بسبب الزحف العمراني لذا فان معالجة البطالة لابد ان يتم عبر الريف وذلك باعتباره :

- المستخدم الرئيسي لقوة العمل
- باعتباره المصدر الرئيسي لفائض العمل الى القطاعات الاخرى .

توزيع المتعطلين حسب الحالة الزوجيـــة :

هنـاك علاقة قوية بين الاثار السلبية (الاجتماعية والاقتصادية) للبطالة وبيـن الحالة الزواجية للعاطلين عن العمل . اذ ان المتزوجين العاطلين عن العمل هـم الاكثر تضررا من هذه المشكلة نظرا لمسؤوليتهم تجاه اسرهم .

حيث نجد ان ١ر٣٣٪ من مجموع العاطلين عن العمل لم يسبق لهم الزواج مقابـل ٣ر٦٤٪ متزوجون ، ويلاحظ الفرق بين الذكور والاناث ، اذ ان ٨ر٣٣٪ من الانـاث العاطلات لم يسبق لهن الزواج مقابل ٢ر٧٦٪ بين الذكور العاطلين عن العمـل ، بينما نجد ٠ر٩٧٪ من الذكور العاطلين متزوجون مقابل ٠ر٣٪ بين العاطلات عـن العمل .

توزيع العاطلين حسب
الحالة الزواجيـــة

الحالة الزاجيـــة	العـــدد .		
	ذكـــور	انـــاث	جملـــة
متـــزوج	١٩٤,٧٢٢	٦,١١٥	٢٠٠,٨٣٨
اعـــزب	٧٤,٨٨٥	٢٣,٣٦٠	٩٨,٢٤٤
مطلق / ارمل	٧,٨٥٠	٢,٧٤٦	١٠,٥٩٦
غير مبيـــن	٨٠٧	٢,٠٠٠	٢,٨٠٧
المجمـــوع	٢٧٨,٢٦٤	٣٤,٢٢١	٣١٢,٤٨٥

توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية:

من بيانـات المتعطلين حسب الحالة العملية ، نجد ان المتعطلين الذين يعملـون لحسابهم تشكل نسبة ٢٦,٨٪ من مجموع المتعطلين ، اما المتعطلون والذين يعملـون بأجر فيمثلون ٥٩ر٣٪ وهذا يعني ان هذه الشريحة تمثل العائدين والذين فقـدوا ممتلكاتهم وخصوصا من الكويت والمملكة العربية السعودية ، والاجراءات جارية مـن قبل وزارة شئون المغتربين للمطالبة بالتعويضات لهؤلاء العائدين والذين فقـدوا ممتلكاتهم ، واذا كان لنا ملاحظة على هذا الجدول الخلل الواضح في مجموعـة (اخرى) حيث يعود ذلك الى عدم دقة المعلومات من حيث التبويب والتصنيف ، وقـد يعود ذلك الى اعتبار البيانات اولية وغير معدة للنشر .

جدول رقم (١٦)

يبين توزيع المتعطلين

حسب الحالة التعليمية لعام ١٩٩٣م

الحالة العملية	العدد	النسبة
١- صاحب عمل	١٩٩٨	١,٤
٢- يعمل لحسابه	٥٧,١٩٨	٢٦,٨
٣- يعمل بأجر	١٢٦,٣٣٣	٥٩,٣
٤- يعمل بدون اجر	٤,٧١٤	٢,٢
٥- اخرى	٢١,٩٢٩	١٠,٣
المجموع	٢١٣,١٦٢	١٠٠,

مكاتب التشغيل :

في اطار مهام وزارة العمل والتدريب المهني انيطت بها اختصاصات مكاتب التشغيل وذلك بهدف مساعدة العمال المتعطلين الباحثين عن عمل في تأمين فرص العمل التى تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم .

وبدأً من عام ١٩٩٠م اصبح نشاط مكاتب التشغيل قاصرا على تشغيل المتعطلين المسجلين لديه في مؤسسات القطاع الخاص ، اضافة الى تسليم باقي المسجلين والراغبين في العمل بالقطاع العام الى وزارة الخدمة والاصلاح الاداري .

وبناء على هذه الاختصاصات لمكاتب التشغيل تصبح عملية الالمام بحجم ظاهرة البطالة قاصرة وذلك لانها لم تعد مصدرا كافيا لاعطاء صورة عن حجم المتعطلين نتيجة لعدم انتشار هذه المكاتب في جميع المحافظات ، مما تصبح معه ارقام المسجلين غير شاملة .

وعليه فان البيانات المتاحة من التسجيل بمكاتب التشغيل لاتوحي بالثقة فيها بحيث يصعب الاعتقاد بانها تعبر عن قسم كبير من حجم البطالة في بلد استقبل حوالي ٣٢٠ الف عامل من العائدين ، اضافة الى التقديرات المتعلقة بعدد الداخلين الجدد الى سوق العمل والذي يتراوح بين (٨٠-١٠٠) الف سنويا ، مما يؤدي الى انتشار البطالة وبوقعها الوخيم على المجتمع ، وان ماحدث من اضطرابات وشغب وعنف بنهاية عام ١٩٩٣م احد النتائج لارتفاع عدد المتعطلين .

جدول يبين

عدد العاطلين المسجلين

في مكاتب التشغيل والمعينون منهم

العام	المسجلون	المعينون
١٩٩٠م	٤٥,٤٤٩	٦,٣٣٣
١٩٩١م	٤٣,٣٣٣	١٠,٤٥٣
١٩٩٣م	٢٧,٩٦٩	٢١,١٠٦
المجموع	١١٥,٧٥١	٣٧,٧٨١

ويتضح من الجدول ارتفاع عدد العمال المتعطلين المسجلين خلال السنتين ١٩٩٠م و١٩٩١م ، حيث انخفضت نسبة المتعطلين المسجلين في عام ١٩٩٢م عما كانت عليه في السنتين السابقتين ، هذا في الوقت الذي ارتفع تدريجيا عدد الذين تم تشغيلهم ، حيث ارتفعت نسبة الذين تم تشغيلهم من مجموع المتعطلين المسجلين من ١٣ر٧٪ عام ١٩٩٠م الى ٧٥ر٥٪ عام ١٩٩٢م من مجموع المتعطلين في نفس العام .

والجدير بالاشارة الى ان عدد المعينين في عام ١٩٩٢م لايعني ان ذلك انه مجموع المسجلين في نفس العام ، ولكنه يعود الى ارتفاع عدد المسجلين في العامين السابقين والذين لهم الاولية بعملية الحصول على فرص العمل .

وقد اعتمدنا على بيانات السنوات الثلاث وذلك لان هذه البينات تشمل الجمهورية اليمنية والدولة الموحدة ، بالرغم من قصور مكاتب التشغيل والذي يتطلب العمل على اعادة تنظيم هذه المكاتب ، مع اصدار قانون العمل في القطاع الخاص وهذا سيقود الى الحصر المسبق لفرص العمل وتحديد تنبؤاته .

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ظاهرة الهجرة العائدة

شرعت حكومة الجمهورية اليمنية في الاونة الاخيرة الى اصدار مجموعة قرارات لمجلس الوزراء لاحتواء الاثار المترتبة على الهجرة العائدة من دول النفط نتيجة لحرب الخليج ، فشرعت الحكومة الى اتخاذ اجراءات لوضع برامج خاصة لادماج العائدين في النشاط الاقتصادي باستغلال مواردهم المالية في المجالات الاستثمارية والاستفادة من الكفاءات والمؤهلات في سوق العمل ، والعمل على تأهيل العمالة العائدة بالتنسيق مع وزارتي شؤون المغتربين ووزارة العمل والتدريب المهني .

فقد سعت الحكومة الى تقليص اعداد العمالة الوافدة واحلال العمالة اليمنية محلها وجاء اتخاذ هذا القرار بعد ازدياد ظاهرة البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي

وسنتطرق هنا الى بعض الاجراءات والتشريعات والتسهيلات التى صدرت بهدف ادماج العائدين بالنشاط الاقتصادي .

اولا : مجموعة قرارات مجلس الوزراء .

لمواجهة الهجرة العائدة الجماعية من دول الخليج سعت الحكومة في احدى معالجاتها السريعة والهادفة الى التقليل والحد من استخدام العمالة الوافدة واهمها :

١- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩١م والمتعلق بمنع استجلاب او تجديد عقود العمل للقوى العاملة غير اليمنية في المجالات التالية :

- في مجال التشييد والبناء
- في المجالات الفنية المتوسطة
- في المجالات الحرفية
- في المجالات الكتابية
- في المجالات الزراعية
- في المجالات العضلية
- في المجالات المحاسبية والادارية

بالرغم من قوة هذا القرار لازالت بعض المصالح تقوم بتجديد واستجلاب العمالة الاجنبية .

٢- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩١م والذي ينيط عملية اصدار التراخيص للعمالة الاجنبية بوزارة العمل والتدريب المهني ، على ان يعتبر ذلك من ضمن مهام الوزارة .

٣- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٣ لعام ١٩٩١م والذي يؤكد بمنع الوزارات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص والتعاوني والجمعيات بتجديد عقود العمل لاي شخص غير يمني قد قضى خمس سنوات وما فوق بعد انتهاء مدة العقد ، كما يمنع التعاقد مع اي شخص تم الاستغناء عنه من قبل المرافق الحكومية .

كما يتضمن القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩١م باحلال العمالة اليمنية بدلا من القوى العاملة الاجنبية في مختلف القطاعات .

ثانيا : تضمن برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والصادر في يونيو من عام ١٩٩١م بتقليص الانفاق على العمالة غير اليمنية ، وهو اجراء وقائي يستهدف تخفيض الانفاق من ميزانية الدولة .

ثالثا : تقوم وزارة شئون المغتربين باعداد دراسات مكثفة لانشاء عدد من المشاريع الزراعية والسمكية لاستيعاب الاخوة العائدين يتبناها القطاعين العام والخاص ومن هذه المشاريع شراء قوارب صيد بقروض ميسرة للعائدين .

رابعا : قدمت الحكومة الى بنك الاسكان قرض بمبلغ ٥٠ مليون ريال ليقوم البنك بدوره بتقديم التسهيلات للعائدين بهدف تشييد مساكن للذين لايملكون مساكن وخصوصا الذين يقيمون في محافظة الحديدة .

حيث ستقدم قروض ميسرة للعائدين ، على ان تقوم الدولة بتوفير الاراضي المخصصة للبناء ، كما ان هناك بعض منظمات الامم المتحدة المتخصصة كانت قدمت بملغ غير محدد لمساعدة العائدين لبناء مساكن مناسبة ضمن مشروع الطوارىء للعائدين .

خامسا : اما بالنسبة لبنك التسليف التعاوني الزراعي فقد اسهم بشكل فعال منذ الوهلة الاولى لوصول العمالة العائدة حيث قدم :

أ- قام البنك بتقديم قروض ميسرة للعائدين واعفائهم من المساهمات الذاتية والتي تحدد بـ ٢٥-٣٠٪

ب - قدمت الحكومة لبنك التسليف التعاوني الزراعي ضمن مشروع الطوارىء للعائدين مبلغ ١٥٠مليون ريال - من هذا المبلغ ٥٠ مليون ريال خصص للقطاع السمكي ، وقد تم اقراض حوالي ٨٥٪ من المبلغ للعائدين في مجال الزراعة والاسماك ، شريطة ان لا يقدم القرض للعائد الا بالاقامة في منطقته الاصلية وعلى ضوء ذلك حدد البنك الاهداف التالية لاغراض التمويل .

- تشبيت المغتربين في الارض
- الاستفادة من العمالة العائدة في القطاع الزراعي
- خلق فرص عمل جديدة
- رفع وتيرة الانتاج الزراعي

ويؤكد البنك لتسهيل مهمة العائدين في المناطق الزراعية المختلفة يتطلب عدم انتقالهم الى المدن او الى اي مناطق اخرى .

- اضافة الى ما ذكر اعلاه فان البنك سيقوم بتقديم مزايا وتسهيلات للعائدين في المشاريع التى يقوم بتنفيذها من المشاريع الزراعية والسمكية ويساهم بتمويلها اضافة الى مساهمة بعض المنظما الدولية والصناديق العربية ، حيث ستكون الاولوية في هذه المشاريع للعائدين شريطة اقامة العائد في منطقة المشروع ، وبالرغم من هذه الاجراءات العملية الا ان البنك قد واجه بعض الصعوبات منها :
  - ان المبلغ المرصود بالريال اليمني
  - تحويل جزء من القروض الى عملة صعبة بهدف شراء بعض المعدات والالات والاسمدة الكيماوية .

سادسا : مشروع الطوارىء للعائدين :

لمواجهة مشكلة الهجرة العائدة والناجمة عن حرب الخليج اعلنت حكومة الجمهورية اليمنية حالة الطوارىء في ديسمبر من عام ١٩٩٠م ، بعد ان استفحل الامر وصعب على الحكومة عملية التسجيل والقيد للعائدين من مختلف المنافذ ، حيث وصل عدد العائدين ٤٠ الف لليوم الواحد .

واستجابة لهذا الاعلان بادرت بعض المنظمات الدولية الانسانية بتنسيق مساعدتها لمواجهة الكارثة التى جلبت لليمن ، وكانت اغلب مساعدتها عينية ، وبناء على ماتقدم فقد تم استحداث مشروع الطوارىء لمواجهة الاعداد الهائلة من العائدين وكان اهم اهداف المشروع المساعدة في توفير الضمان الكافي والاستعداد في تلبية الخدمات الاساسية لمواجهة احتياجات افواج العائدين من السلع الضرورة والمحافظة قدر الامكان على مستوى المعيشة بالاضافة الى خلق فرص عمل للعائدين .

ولتحقيق هذا الهدف فقد اسس المشروع بالتعاون مع صندوق البنك الدولى حيث وجهت هذه المساعدة الى :

اولا :- أ- انشاء مشاريع في الاعمال المدنية والتى تتعلق ببناء بعض الطرق وحفر الابار لتوصيل المياه على ان يتم التوظيف في هذه المشاريع من العمالة العائدة على ان تكون هذه المشاريع قريبة من المناطق التى يسكنها المعائدون .

ب - بناء بعض المدارس والفصول الدراسية في مختلف المحافظات وذلك بهدف مواجهة الاعداد المتزايد من ابناء العائدين الذين بلغ تعدادهم ١٣١,٠٦٤ تلميذ وتلميذة وهم التلاميذ الذين تقع اعمارهم بين ٧-١٨ سنة ويشكلون حوالي ١٨ر٣٪ هذا اضافة الى بناء بعض الواحدات الصحية لتخدم الاعداد المتزايدة ، ومع هذا الكم من مشاريع الخدمات الاساسية سيتم خلق فرص عمل سواء اكان اثناء تنفيذ هذه المشاريع او بعد تنفيذها .

ج - توسيع برامج التدريب المهني حيث تقوم وزارة العمل والتدريب المهني بهذه المهمة لتدريب العائدين في مختلف المهن المتاحة في معاهد التدريب المتواجدة بالجمهورية وذلك لاكسابهم بعض المهارات ليستطيعوا مزاولتها في المجتمع .

د - كما تكفل المشروع بتوفير بعض المعدات والالات وكذلك توفير بعض الاسمدة الكيماوية لبعض المشاريع مثل الصناعات الغذائية الصغيرة والتسويق .

و - قيام وزارة الشباب والرياضة بعقد دورات تدريبية للعائدين في محافظة الحديدة مع اسرهم ، حيث تم تنظيم دورات في الخياطة للاسر العائدة ثم تعاقبت دورات في تخصصات النجارة والكهرباء للعائدين ولمدة ثلاثة اشهر .

<u>ثانيا : ومن الاجراءات العاجلة التى تم اتخاذها :</u>

أ- استقطاع يوم واحد من مرتبات العاملين في مختلف القطاعات لمواجهة المتطلبات المتزايدة لصالح العائدين .

ب - تعيين حديثي التخرج من التعليم العالي والتعليم الثانوي كمدرسين واحلالهم محل المدرسين المعارين والمتعاقدين من الدول الشقيقة (مصر / السودان) وذلك بهدف تخفيض النفقات من العملات الاجنبية والتى تدفع للعمالة الوافدة من جهة ومن جهة اخرى كسد نقص لهذه التخصصات .

ج - اعتمدت الحكومة مبلغ ٢ مليون ريال ضمن برنامج الموازنة العامة لعام ١٩٩٠م كنفقات مساعدة لتوطين العائدين اولا ومساعدتهم في توفير فرص عمل مناسبة وكذلك مساعدة البعض في ترويج بضائعهم التى جلبت معهم هذا بالاضافة الى ١٠٪ من الميزانية العامة لعام ١٩٩١م كنفقات مساعدة في مجال الخدمات الاجتماعية .

د - تقوم وزارة شئون المغتربين ووزارة المالية بالتنسيق مع العائدين المتضررين ممن تركوا ممتلكاتهم النقدية والعينية في الكويت والسعودية بهدف تحديد التعويضات التى من المقرر ان تعرض على المنظمات الدولية المعنية بذلك .

ثالثا : ومن الاجراءات القانونية التى يتم الاعداد لها :

١- تقوم وزارة شئون المغتربين مع عدد من الجهات الاخرى باعداد قانون الهجرة الذي سنظم هجرة العمالة الى الخارج ويكفل صيانة حقوق العمالة اليمنية في المهجر .

٢- تقوم وزارة شئون المغتربين بالتنسيق مع وزارة الخارجية ومنظمة العمل الدولية بمتابعة حقوق العمالة اليمنية العائدة من عدد من دول الخليج ، علما بان اجراءات التعويض الخاصة بالعمال العائدين من الكويت فالخطوات جارية للتعويض بالتنسيق مع مختلف الجهات الدولية .

الفصل الثالث
بعض المقترحات المساعدة للحد من البطالة
في الجمهورية اليمنية

ان المعالجات والحلول المطلوب اتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة فهي بالضرورة معبرة عن جزء من العلاج الشامل للازمة الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد اليمني والمتمثلة في اختلال الموازين الاقتصادية العامة والتى تم الاشارة اليها في الفصول السابقة من هذه الورقة وكذلك التضخم والذي بلغ في العام ١٩٩١م نسبة ٤٥٪ .

وفي اطار السياسات المقترحة لمواجهة الحد من البطالة يمكننا تقديم بعض المقترحات وذلك على النحو التالي :

١- المقترحات في مجال السياسة السكانية :

تتمثل مشكلة البطالة في تزايد عرض الباحثين عن عمل بالمقارنة بفرص العمل المتاحة في الاقتصاد وبما ان عرض العمل يتأثر بمجموعة من العوامل من اهمها معدل النمو السكاني واستنادا الى الاستراتيجية الوطنية للسكان فقد هدفت فى هذا المجال الى :

أ- تخفيض معدل الخصوبة خلال الفترة القادمة حتى عام ٢٠٠٠م لتصل الى ٦ ولادات حية بدل من ٨ر٣ ولادات حيه في عام ١٩٩٠م .

ب - تخفيض معدل النمو السكاني ليصل الى حوالي ٣٪ سنويا مع حلول عام ٢٠٠٠م بالمقارنة الى ١ر٣٪ سنويا في عام ١٩٩٠م ، مع ضرورة التركيز على خيار استراتيجية تنظيم الاسرة ، وقد اكدت الاستراتيجية على اساس التوازن المحكم بين نمو السكان والموارد البشرية .

ج - بما ان الهجرة الخارجية تبدأ اولا على شكل هجرة داخلية من الريف الى المدينة فإن وسائل معالجتها لابد وان تبدأ من الريف . وبما ان التنمية الاقتصادية تركز في الاساس على القطاع الزراعي فلابد من العمل على :

١- خلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي والدفع بانتاجيته

٢- توفير مياه شرب في المناطق الريفية المبعثرة والتى تمتاز بخصوبة الارض

٢- المقترحات في مجال التعليم :

من الغريب ان نجد من خلال وثائق بعض المؤسسات وهي الاكثرية ان المجتمع يعاني نقصا في جميع التخصصات وخصوصا في القطاع الصناعي ، بالرغم من وجود البطالة وتفاقمها سنة بعد اخرى ، وازدحام جامعتي صنعاء وعدن باعداد هائلة من الطلاب المتخرجين في مختلف التخصصات مع انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام واستعانة القطاعين العام والخاص بالعمالة الوافدة وعليه ومن اجل معالجة ذلك نرى :

١- اتباع سياسة معينة في القبول في الجامعات بعيدا عن سياسة الباب المفتوح ، وذلك بهدف تخطيط النظام التعليمي واخراج عماله تخدم متطلبات التنمية الاقتصادية مع صرف النظر عن التوسع في الظروف الحالية

٢- اصلاح السياسة التعليمية يعد شرطا ضروريا لمعالجة البطالة او اختلالات سوق العمل وهذا يستلزم اعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم لصالح التعليم والتدريب المهني .

٣- المقترحات في المجال الاقتصادي :

١- تشجيع تخطيط القوى العاملة في ضوء الحاجة من التخصصات الجامعية وربط تخطيط التعليم الجامعي بتخطيط القوى العاملة والحد من القبول في الجامعات في تخصصات لاتعاني عجزا .

٢- اعطاء الاولوية في الاستثمارات للمشروعات التى تعمل على توليد فرص عمل اكثر واستيعابا للبطالة المتفشية .

٣- تهيئة ضروف افضل للاستثمار من خلال تطور بنية الاستثمار حتى تتمكن من جذب المستثمرين العرب والاجانب .

٤- وبهدف ادماج العائدين في النشاط الاقتصادي ضرورة تدخل الدولة لايجاد حلول مناسبة لرفع درجة التشغيل في كل القطاعات وخاصة القطاع الصناعي

ان رفع درجة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة افضل الوسائل لخلق فرص عمل جديدة ، ولعل ما يميز هذا الاتجاه ان لايتطلب اقامة تكاليف استثمارية باهضة .

كما يمكن مضاعفة خلق فرص عمل جديدة عن طريق توفير المناخ الذي يمكن المنشآت الصناعية لان تعمل بأكثر من دورية واحدة خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر لها سوق محلي واسع لمنتجاتها او الى الاسواق الخارجية ، وان الاهتمام بايجاد المناخ سيمكن المنشآت الصناعية القائمة من الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية العاطلة .

٥- ولكى تتقدم عملية التنمية فلابد من تذليل الصعاب والعوائق التى تعترض عملية الاستثمار وجذب اكبر عدد من رؤوس الاموال المحلية والاجنبية وتوفير كل الشروط اللازمة للاستثمار مع تسهيل اجراءات تراخيص الاستيراد المتعلقة بالحصول على المواد الاولية ومستلزمات الانتاج ... الخ . اضافة الى خفض الضرائب على الصادرات .

٦- توفير الحوافز الاستثمارية للعائدين مثل تخفيض الفائدة على القروض والتسهيلات البنكية مع توجيههم للاستثمار في المجالات التى تعود عليهم بالفائدة .

٤- <u>المقترحات في مجال التوظيف :</u>

من خلال ما تم التعرض له في هذه الورقة حول سياسة التعيين والتوظيف في القطاعن العام والجهاز الاداري للدولة ومن اجل تلافي اوجه القصور في نظام التعيين نرى :

١- بما ان الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام يحتضن العديد من كبار السن والذين تجاوزوا السن القانوني للتقاعد ، يتطلب تنفيذ قانون العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٩١م والذي ينص على احالة العاملين كبار السن الى التقاعد مع ضرورة تخفيض سن التقاعد بما يتيح الخروج المبكر من الوظيفة العامة بهدف استيعاب جزء من التدفقات الجديدة .

٢- يسيطر المدراء والمستخدمون الاجانب على كثير من المؤسسات في القطاع الخاص حيث يميلون عادة الى عدم تشغيل اليمنيين وينظرون اليهم بأنهم اقل تدريب وخبرة ، وبدلا من ذلك فانهم يفضلون توظيف العمالة غير اليمنية انطلاقا من انهم اكثر انتاجية وسهولة للاندماج في عمليات الانتاج وربما اقل كلفة .

لهذا يتطلب استبدل العمالة الاجنبية في هذه الشركات باليمنيين العائدين وذلك بهدف ادماجهم في النشاط الاقتصادي من ناحية حيث لايقلون عن العمالة الوافدة من حيث التدريب والتأهيل والكفاءة .

٣- نتيجة لوجود طاقات انتاجية معطلة في القطاعين العام والخاص والتى يعزى اليها تفاقم مشكلة البطالة كاحد الاسباب المسؤولة وعليه من المناسب تدخل الدولة لايجاد حلول مناسبة لمختلف الاسباب المسؤولة عن وجود طاقات انتاجية عاطلة في القطاعين بهدف استغلال هذه الطاقات ودعمها من اجل خلق المزيد من فرص العمل .

المراجـــــع

١- احمد حسين صالح الربع ، قدرة قطاع الصناعة على استيعاب العمالة العائـــدة من المهجر يناير ١٩٩١م .

٢- مشكلة البطالة ، الاسباب ، الاثار ، المعالجات ، تحقيق مع مختلف الجهـــات المعنية ، صحيفة الثورة اليومية الصادرة في ١٩٩٣/٨/١م .

٣- عبدالكريم عامر ، البنيان الاقتصادي ومتطلبات الامن القومي في اليمـــن ، صحيفة الثورة اليومية الصادرة في ١٩٩٣/٢/٤م

٤- د/ يحي صالح محسن ، العمالة الوافدة الاثار والمعالجات ، مجلة التجـــارة العدد الثاني والثالث لعام ١٩٩٣م والاول لعام ١٩٩٣م .

٥- وثائق المؤتمر الوطني الاول للسياسات السكانية - الجهاز المركزي للاحصـــاء ١٩٩١م .

٦- د/ نادر فرجاني ، نقص التشغيل - مستقبل التعليم والبطالة في الوطن العربـي - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٧م

٧- منظمة العمل العربية ، الاستخدام في السودان - سلسلة دراسات التشغيل

٨- البطالة في الاردن - ابعاد وتوقعات - مركز الدراسات الدولية - الجمعيـــة العلمية الملكية

٩- د/ حسين شحاترة - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين الاردنييـــن - الجمعية الاردنية .

١٠- النتائج النهائية لحصر المغتربين الجهاز المركزي للاحصاء - ١٩٩١م .

١١- النتائج الاولية لمسح القوى العاملة بالعينة ، الجهاز المركزي للاحصـــاء ١٩٩٣م .

١٢- البنك الدولي ، تقرير عن تنمية الموارد البشرية في اليمن ١٩٩١م

١٣- عبدالله هزاع ، العلاقة بين الاجور والاسعار ١٩٩٣م

١٤- الادارة العامة للموارد البشرية - وزارة التخطيط - تقرير عن المـــوارد البشرية صنعاء ١٩٩١م .

١٥- أ.د/عمر على وحسن احمد سعيد مدخل لدراسة ومعالجة البطالة المكشوفـــة والمقنعة في محافظة عدن ، اليمن ١٩٩٣م .

١٦- التقرير السنوي عن العمالة الوافدة ، وزارة العمل والتدريب المهني ١٩٩٣م .

١٧- احمد النوري وسميره امين ، الهجرة السودانية والمسألة السكانية مجلـــة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٤٥ لسنة ١٩٩١م .

١٨- الاستراتيجية الوطنية للسكان - الجهاز المركزي للاحصاء ١٩٩٣م

١٩- مجموعة قرارات مجلس الوزراء بخصوص العملة العائدة لعام ١٩٩١م .

الملاحـــــــق الاحصائيـــــــة

جدول رقم (٢)

توزيع العائدين حسب فئات العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة%
١ ـ ١٤	٥٩١٩	١,٩
١٥ ـ ١٩	٥٠٧٣	١,٦
٢٠ ـ ٢٤	٣٤٩٩٣	١١,٠
٢٥ ـ ٢٩	٥٤٣١٥	١٧,٠
٣٠ ـ ٣٤	٤٨٣٦٩	١٥,٢
٣٥ ـ ٣٩	٤٨٢٤٣	١٥,١
٤٠ ـ ٤٤	٤٦٤٢٥	١٤,٦
٤٥ ـ ١٠٠	٧٥٢٢٨	٢٣,٦
المجموع	٣١٨٥٦٥	١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع العائدين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد
امي	١٤٠٦٦٧
يقرأ ويكتب	١١٨٨٧٨
ابتدائي	٣٥٩٧٩
اعدادى	١٧٨٧٥
ثانوى	٩٤٤٦
دبلوم بعد الثانوية	٦٥٤
دبلوم فنى	٢١٨
جامعي	٨٠٢
بعد الجامعة	٢٠٨
غير مبين	٣٨٣٨
المجموع	٣١٨٥٦٥

جدول رقم (٥)

توزيع العائدين حسب الفئات العمرية

والحالة الاجتماعية

الفئة العمرية	الحالة الاجتماعية				
	عازب	متزوج	ارمل	مطلق	مجموع
١ ـ ١٤	٨٠٥	٥٠١٤	٥٥	٤٥	٥٩١٩
١٥ ـ ١٩	٤٠٧٣	٩٩٣	٣	٣	٥٠٧١
٢٠ ـ ٢٤	١٦٨١٠	١٧٩٢٤	٧٩	١٨٢	٣٤٩٩٥
٢٥ ـ ٢٩	٩٤٧٠	٤٤٢٥٢	١٧١	٤٢١	٥٤٣١٤
٣٠ ـ ٣٤	٣١٣٧	٤٤٦١٩	٢٦٤	٣٤٩	٤٨٣٦٩
٣٥ ـ ٣٩	١٣١٣	٤٦٣٦٦	٢٩٥	٣٧٠	٤٨٣٤٣
٤٠ ـ ٤٤	٦٩٩	٤٥٠٨٣	٣٩٤	٣٥٠	٤٦٤٣٥
٤٥ ـ ١٠٠	٩٥٣	٧١٦٤٦	٢٠٦٩	٥٦٣	٧٥٢٣٩
المجموع	٣٧١٥٧	٣٧٥٨٩٦	٣٣٣٠	٣١٨٣	٣١٨٥٦٥

المصدر : حصر العائدين : الجهاز المركزي للاحصاء ـ صنعاء ١٩٩١م .

جدول رقم (٦)

يبين توزيع العائدين حسب المحافظات

م	المحافظة	العدد	النسبة
١ـ	الحديدة	٦٥٩٢٦	٢٠,٧
٢ـ	اب	٣٩٥٢٥	١٢,٤
٣ـ	تعز	٣٧٣٩٠	١١,٧
٤ـ	شبوه	٣٠٢١٨	٩,٥
٥ـ	حضرموت	٢٥١٧٦	٧,٩
٦ـ	امانة العاصمة	١٧٨٦٦	٥,٦
٧ـ	البيضاء	١٥٤٢٦	٤,٨
٨ـ	حجة	١٣٦٠٢	٤,٣
٩ـ	صنعاء	١٢٨٣٧	٤,٠
١٠ـ	عدن	١١٠٢٨	٣,٥
١١ـ	ذمار	١٠٩٩١	٣,٤
١٢ـ	المحويت	١٠٩٩١	٣,٢
١٣ـ	صعدة	٧٥٩٣	٢,٤
١٤ـ	ابين	٧٥٤٨	٢,٤
١٥ـ	لحج	٥٤٣٥	١,٧
١٦ـ	المهرة	٤٤٣٢	١,٤
١٧ـ	الجوف	١٨٧٧	٠,٦
١٨ـ	مأرب	١٦٥٧	٠,٥
	المجموع	٣١٨,٥٦٥	١٠٠

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للمغتربين حسب

المحافظات التى تم حصرهم فيها والمحافظات

التى يقيمون فيها بصورة معتادة الى اجمالي المغتربين

	المحافظة	نسبة المغتربين المحصورين في المحافظة الى الاجمالي %	نسبة المغتربين المقيمون في المحافظة بصورة معتادة %
المحافظات التى تساوت فيها نسبة المغتربين المحصورين مع نسبة المقيمين بصورة معتادة فيها	١- اب	١٢,٤	١٢,٤
	٢- تعز	١١,٧	١١,٧
	٣- صعدة	٣,٤	٣,٤
	٤- ابين	٣,٤	٣,٤
	٥- المهرة	١,٤	١,٤
	٦- الجوف	٠,٦	٠,٦
	٧- مأرب	٠,٥	٠,٥
المحافظات التى كانت النسبة الغالبية للمغتربين المتواجدين فيها (وقت الحصر) هم من سكانها الاصليين (يقيمون فيها بالعادة)	٨- البيضاء	٤,٨	٥,٤
	٩- صنعاء	٤,٠	٥,١
	١٠- ذمار	٣,٤	٣,٦
	١١- لحج	١,٧	١,٨
المحافظات التى تواجدت فيها نسبة من المغتربين (وقت الحصر) وهم من الذين يقيمون اصلا فى محافظات اخرى	١٢- الحديدة	٢٠,٧	١٩,٦
	١٣- شبوه	٩,٥	٩,٣
	١٤- حضرموت	٧,٩	٧,٨
	١٥- الامانة	٥,٦	٤,٠
	١٦- حجه	٤,٣	٤,١
	١٧- عدن	٣,٥	٣,٢
	١٨- المحويت	٣,٢	٣,١
	١٩- غير مبين	-	١,٧
	المجموع	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٨)

التغييرات المهنية لبعض المغتربين العائدين من جراء ازمة الخليج
قبل واثناء وبعد الهجرة على مستوى الجمهورية اليمنية

المهن	العائدون بالنسبة لاخر مهنة تم ممارستها قبل الهجرة	اخر مهنة اثناء الهجرة	نسبة تطوراكتساب المهارات خلال الهجرة %	المهن المرغوب ممارستها بعد العودة	المهن التى تزاول فعلا	نسبة العمالة التى عملت حسب المهنة%
عامل بناء	٧٣٥٩	٢٣٨٢٥	٢٢٤	٢١٥٣٣	١٤٨٠	٦,٢
سائق	٨٥٣٤	٢٤٠١٤	٢٩٩	٥٢٤٠٥	٨٢٧٤	٢٤,٣
تاجر تجزئة	٢٩٤٤	٢٠٦١١	٦٠٠	٦٣٢٠	١٩٠٢	٩,٢
تاجر جملة	١٠٤٦	٢٩٢٨	١٨٠	١٥١٣	٢١٨	٧,٤
ميكانيكي سيارات	١٣٧٣	٧٣٩٦	٤٣٢	٦٦٤٣	٥٠٧	٦,٩
نجار	٢٣٩٠	١٣٩٠١	٤٨٣	١٣٦٦٧	٥٤٦	٣,٩
حداد	١٣٠١	٨١٥٨	٥٧٩	٦١٤٨	٢٧٣	٣,٣
سمكري	٣٠٣	١٤٣٤	٣٧٣	١٣١٣	٩٠	٦,٣
سباك	٤٤١	٢٧٦٠	٥٢٦	٢٧٢٣	١٥٣	٥,٥
خباز	٣٩٤	٢٩٤٤	٩٠١	١٦٨٣	١٧٣	٥,٩
عامل محطة وقود	٣١٣	٣٦٦١	١٦٣٧	٧٣٣	٣٩	٠,٨
عامل مغسلة	١٩٠	٣١٤٧	١٥٥٦	٧٨٠	١٥٠	٤,٨
خياط	١٣١٠	٣٨٤٦	١٩٤	٣٣٥٣	٤١٨	١,٩
موظف	٤٩٩٣	١٣٤٠٠	١٦٨	٢٠٦٣٣	٨٧٩	٦,٦
ممرض	٣٣٧	١٥٩	(-)٤٣	٣٧٦	٦١	٣٨,٤
ممرضه	٣٣	٦٠	٨٨	١٠٥	٣٤	٤٠
مقاول	٣٣٧	٥٣٨٤	١٥١٦	٢٥٦٩	٨٤	١,٦
كهربائى	٨٦٦	٥٣٧١	٥٠٩	٥٣٣٨	١٧٤	٣,٣
مدرس	١٣٧٣	١٨٠	(-)٦٠٧	٣٨١١	٥٣٣	+٣٣,٨
فني انبوب بترول	٣٩	١٠٠	٣٤٥	٨١	٦	٦
صياد	٣٨٠٩	١٧٣٩	-٦٣	١٧٤٩	١١١٣	٦٤,٤
عامل فنى	٦٦٤	٣٣٦٣	٤٠٦	٢٥٧٧	٢٠٥	٦,١
دكتور	-	١٦	١٦٠٠	١٩	٩	٥٦,٣
حلاق	١٦٣	٣١٧	٩٤	٣٨٨	١٦٣	٥١,٤
محاسب	١٦٣	٩١٦	٤٦٥	٧١٦	٣٦	٣,٩
مهندس معماري	٦٩	٣٠٦	١٩٩	١٤٧	١٥	٧,٣
صيدلى	٣٦	٥٩	١٢٧	٤١	٦	١٠,٣
فني الكترونيات	٦٣	٣٠٤	٣٩٠	٣٤٣	٣٨	١٣,٥
صائغ ذهب	١٠٦	٥٠٠	٣٧٣	٩٧	٣٠	٤

المصدر : نتائج المسح الاحصائى الشامل للهجرة العائدة من الخارج بعد ازمة الخليج ، الجهاز المركزي للاحصاء صنعاء ١٩٩١م .

جدول رقم (٩)

يبين توزيع العمالة الوافدة

بحسب المهنة والجهة التى يعمل بها لعام ١٩٩٣م

الجهة	وزارة العمل والتدريب	وزارة التربية والتعليم	وزارة الخدمة المدنية	المعاهد العلمية	وزارة التخطيط والتنمية	جامعة صنعاء	الاجمالي
المهندسون ومن اليهم	١٤٧٩	-	١٤٧	-	١٨٣	٨٠	١٨٨٩
الفنيون عمال الانتاج	٣٦٦١	-	-	-	-	-	٣٦٦١
المهن الاجتماعية والاقتصادية	١١٨٧	-	١٣٥	-	٣١٦	٤٥	٤٥٨٣
المهن الطبية	٨٥٥	-	١٦٧٣	-	١٥٤	٤	٣٦٨٦
مدرسون	٣٤	٣٤١٣٩	١٠	٤٩١١	٧٣	٢٢٨	٣٩٣٨٤
المجموع	١١٨٦٤	٣٤١٣٩	٣٣٨٨	٤٩١١	٦٢٥	٣٥٧	٤٤٢٧٤

جدول رقم (١٠)

يبين التركيب النسبي للانشطة الاقتصادية
في الناتج المحلي الاجمالي
بالمقارنة مع تركيبها
النسبي في المشتغلين
لعام ١٩٩٣م .

النشـــــــــــاط	النسبة المئويـــة في الناتج المحلي	النسبة المئويـــة من المشتغليـــن
الزراعة والصيد	١٩,٨	٦٠,٢
التعدين والتحجير	٥,٥	٠,٤
الصناعة التحويلية	٩,٦	٤,٢
الكهرباء والمياه والغاز	١,٤	٠,٥
البناء والتشييد	٥,٠	٥,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣,٠	٩,٣
النقل والمواصلات	٧,٥	٤,٦
الخدمات الاجتماعية والشخصية والحكومية وخدمات الاعمال والتمويل	٣٨,٢	١٦,٣
المجمـــــــــوع	١٠٠	١٠٠

UNESCWA LIBRARY
20009386

جدول رقم (١٣)

يبين توزيع المتعطلين حسب العمر
ريف / حضر والجنس

الفئة العمرية	حضر		ريف		جملة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٠ ـ ١٤	٩٧٦	٧٦٦	١١١٢٩	١٢٢٤١	١٢١٠٥	١٣٠٠٧
١٥ ـ ٢٤	٢١٣٥٩	٥٥٨٤	٤٠٠٦١	٦٧٠٦	٦١٤٢٠	١٢٢٩٠
٢٥ ـ ٣٤	١٣١٤٣	٣٧٤٩	٦١١٠٣	١٣٨٤	٧٤٢٤٦	٥١٣٣
٣٥ ـ ٤٤	٩١٩٠	٩٣٠	٥٠٣٠٩	٩٢١	٥٩٣٩٩	١٨٤١
٤٥ ـ ٥٤	٧١٦٠	٦٢	٣٨٧٥٧	٩١٤	٣٥٩١٧	٩٧٦
٥٥ ـ ٦٤	٣٤٢٢	٢٦١	١٧٨٤٦	٦٢٥	٢١٢٦٨	٨٦٦
٦٥ +	٣٤٦٣	ـ	١١٤٤٦	١٠٧	١٣٩٠٩	١٠٧
المجموع	٥٧٧١٤	١١٣٣٢	٢٢٠٥٥١	٢٢٨٩٨	٢٧٨٢٦٥	٣٤٢٣٠

جدول رقم (١٥)

يبين توزيع المتعطلين حسب المحافظات

المحافظة	العدد	النسبة
امانة العاصمة	٨٦٦١	٢,٨
صنعاء	٢٠١١٩	٦,٤
عدن	٢٥٩٧٨	٨,٣
تعز	٤٦٩٦١	١٥,٠
اب	٣٦٢٢٦	١١,٦
الحديدة	٣٩٥٢٨	١٢,٦
حجة	٣١٩١٤	١٠,٢
ذمار	٧١٦٩	٢,٣
حضرموت	٣٢٦٤٩	١٠,٤
ابين	٨١٧٥	٢,٦
لحج	٦١٠١	١,٩
البيضاء	٢٣٠٠٧	٧,٤
المحويت	٤٧١٠	١,٥
صعدة	٥٠٦٧	١,٦
شبوة	١١٦٣٤	٣,٧
مأرب	٢٥٣٥	٠,٨
الجوف	٧٨٧	٠,٣
المهرة	١٣٦٤	٠,٤
المجموع	٣١٢٤٨٥	١٠٠